الأمم المتحدة S/PV.6386

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٨٦**
الخميس ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أباكان	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة دانلوب
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد بريانس
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/447)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-53639 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/447)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا، الجزائر، الصومال، كينيا، والنرويج، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل الممثلون الآخرون المذكورون آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد موزيس ويتانغولا، وزير خارجية جمهورية كينيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أوغوستين ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ماهيغا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة وسعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أنطونيو والسيد سيرانو إلى شغل المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأرغب في أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/447، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أوغوستين ماهيغا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماهيغا.

السيد ماهيغا (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عقب تعييني ممثلا خاصا للأمين العام في الصومال. وأرغب في أن أبدأ بتقديم استعراض موجز لبعض التطورات البالغة الأهمية بخصوص الصومال والتي حدثت منذ تسلمي للمنصب.

خلال الشهرين الماضيين، أجريت مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة الصوماليين، بما في ذلك الحكومة الاتحادية الانتقالية وتنظيم أهل السنة والجماعة والمنظمات

الإقليمية والدولية، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني. وانتهيت للتو من مشاوراتي مع البلدان في المنطقة وكذلك مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأتشاور بصفة منتظمة مع المبعوثين والشركاء بشأن الأزمة الصومالية حول كيفية تحقيق تقدم في عملية السلام.

وقد أعرب الزعماء الإقليميون عن القلق من أن غياب التماسك فيما بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية يشجع المتمردين على تكثيف حملتهم العسكرية والدعائية ضد الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد زرت مقديشو ثلاث مرات خلال الأيام العشرة الماضية للتشاور مع الرئيس بشأن المأزق السياسي. وقمت بمبادرات مماثلة مع رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ودعوتهما إلى حل خلافاتهما ومواصلة العمل معا. ونقل وكيل الأمين العام لين باسكو رسالة مماثلة عندما زار المنطقة في وقت سابق من هذا الشهر واجتمع مع الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد في مقديشو.

وفي وقت سابق اليوم، اعتمد البرلمان الصومالي قرارا يطلب فيه إلى رئيس الوزراء المثول أمام البرلمان وإجراء تصويت لكسب الثقة. وفي هذا السياق، قد يرتئي مجلس الأمن أن يشدد على ضرورة الوحدة والتماسك في الحكومة الاتحادية الانتقالية لدى التصدي للتمرد وإحراز تقدم في عملية السلام.

وينص الدستور الاتحادي الانتقالي واتفاق جيبوتي على إنشاء نظام جديد أكثر شمولا وديمقراطية بعد انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. وثمة مهام عدة ينبغي إنجازها قبل انتهاء الفترة الانتقالية. ومن بين هذه المهام المبادرات بشأن المصالحة وبناء المؤسسات المدنية والأمنية والانتهاء من عملية إعداد الدستور، وهو الأمر الذي قد يفيد أيضا في توفير أداة للحكومة والبرلمان للتواصل مع السكان عبر مشاورات واسعة داخل الصومال ومع صوماليي الشتات. وعلاوة على ذلك يجب على قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية أن ينخرطوا على وجه السرعة في مناقشة ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية والاتفاق عليها.

وقد شجعتُ الحكومة الاتحادية الانتقالية على فتح قنوات الاتصال مع مزيد من جماعات المعارضة وعلى توسيع نطاق العملية السياسية والتركيز على تقديم الخدمات الأساسية للشعب. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن ترسم خارطة طريق تتضمن أهدافا يمكن تحقيقها وجداول أمنية واضحة يتم تحديدها في المدة المتبقية من الفترة الانتقالية. وفي هذا السياق، حثثت الحكومة الاتحادية الانتقالية على أن تعقد بدون أي تأخير اجتماعا للجنة الرفيعة المستوى لصياغة استراتيجية سياسية وتحديد المهام التي يتعين إنجازها قبل انتهاء الفترة الانتقالية. وهذه العناصر الأساسية ستحدد المؤسسات المستقبلية من أجل قيام صومال متحد وديمقراطي ومستقر.

وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الدفاع باقتدار عن المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الحيوية في مقديشو، وعلى الحيلولة دون أن تؤدي الهجمات المتكررة التي يشنها المتمردون الإرهابيون، بقيادة المقاتلين الأجانب، إلى تقويض عملية السلام. ولئن كانت الأزمة في الصومال مستمرة، فإن الفرص الإيجابية ما زالت سانحة في المجالين السياسي والأمني على السواء للدفع بعملية السلام قدما. وإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي مطلوب تكثيفها لتحقيق تغيير ملموس نحو الأحسن.

ويساورني القلق حول الحالة الأمنية في البلد ووطأتها المحتملة على المنطقة برمتها. فالهجمتان الانتحاريتان اللتان نُفذتا في كمبالا في ١١ تموز/يوليه تتصفان على ما يبدو بالعلامات السياسية والعملياتية البارزة للإرهاب الدولي الذي يهدد المنطقة دون الإقليمية. لقد أصبحت قسمايو نقطة

لدخول المقاتلين الأجانب ولتمرير العدة والعتاد الحربي للمتمردين ومسرحا للأنشطة الإجرامية والاتجار غير المشروع. وتقوم الحاجة إلى زيادة الأمن البحري والجوي لدرء استعمال تلك العدة ضد بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية. ويحدوني الأمل أن يبعث مجلس الأمن رسالة إلى الدول الأطراف الفاعلة من غير الدول التي تدعم هذه الأنشطة غير المشروعة لردعها عن القيام بذلك. إن استيراد الإرهاب المتطرف يترك آثارا سلبية لا على الصومال وحده وإنما على المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وقد خلَّفت الهجمة الوحشية على فندق مني في مقديشو أثناء شهر رمضان المبارك أكثر من ٧٠ قتيلا، بمن فيهم ستة برلمانيين. وفي زيارتي الثانية لمقديشو شهدتُ هجمات متواصلة على مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي شنها متمردون مدججون بالأسلحة الخفيفة والثقيلة. وأثناء زيارتي الثالثة في ٩ أيلول/سبتمبر، بصحبة مبعوثَيْ الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، نفذ المتطرفون هجمات انتحارية على نقطة تفتيش لبعثة الاتحاد الأفريقي في الطريق المؤدي إلى مطار مقديشو. وقد أُحبطت العملية لكن ١٤ فردا لقوا حتفهم، من بينهم حفظة سلام تابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي، وأصيب آخرون بجراح. وعملية المتمردين هذه تبرز الحاجة إلى تعزيز القدرات الدفاعية لبعثة الاتحاد الأفريقي.

وحيث لم يبق سوى ١١ شهرا لانتهاء الفترة الانتقالية، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي ينبغي أن يثبتا عزيمتهما السياسية وأن يعملا على صون وتوسيع رقعة السلام الهش الذي أتى به اتفاق جيبوتي والذي تسهر بعثة الاتحاد الأفريقي على حمايته. وينبغي دعم القدرة العسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية وتطويرها وتوسيع رقعة المساحة الإقليمية والمجال السياسي اللازمين لعمل الحكومة الانتقالية وفتحها قنوات الاتصال مع الشعب الصومالي. وإن الدعم والمساعدة الإقليميين والدوليين مطلوبان في هذه المرحلة الحرجة جدا من عملية السلام إذا أريد للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تنجح في تأدية الدور المتوخى في اتفاق جيبوتي. وإن قرار الهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد بنشر ٢ ٠٠٠ فرد من القوات الإضافية في مقديشو لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من بلوغ قوامها المأذون به، وهو ٨ ٠٠٠ فرد، ينبغي تنفيذه على وجه السرعة. وإن مبادرة الأمين العام المساعد للشؤون الأفريقية بوزارة خارجية الولايات المتحدة، السيد جوني كارسون، لتدبير مزيد من القوات والمعدات والدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي استُقبلت بالترحاب من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

إن مستوى التهديد في مقديشو وفي الجزء الجنوبي من وسط الصومال ارتفع في الحقيقة؛ وبالتالي فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي يعتقدان أن الحاجة تقوم إلى مستوى جديد من القوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الأشهر المقبلة يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ فرد. وسيتقدم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للإذن بزيادة مستوى القوات في مقديشو والمواقع الاستراتيجية الأخرى في الصومال. غير أن هذه الاستراتيجية العسكرية ينبغي وضعها في إطار استراتيجية سياسية شاملة.

لقد اضطلعت عملية الأمم المتحدة المساندة لبعثة الاتحاد الأفريقي بولايتها بامتياز في تقديم حزمة الدعم للبعثة. وقد أعرب الاتحاد الأفريقي وقائد القوة في عدة مناسبات عن تقديرهما لهذه الخدمات الجليلة، والتي أتيحت لي فرصة مشاهدتها بنفسي في مقديشو. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر جميع الشركاء على مساهماتهم الجماعية والثنائية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني وعلى المساعدة المباشرة التي قدموها للحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي القريب

العاجل سيشكل دعم القطاع الأمني وبناء القدرات المؤسسية للحكومة الاتحادية الانتقالية المجالين اللذين يحظيان بالأولوية القصوى.

وأود كذلك أن أسترعي انتباه المجلس إلى العمل الرائع الذي اضطلعت به دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. فالمجهود الذي بذله موظفو تلك الدائرة خفض تخفيضا كبيرا الخسائر في صفوف المدنيين وحفظة السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي. فبفضل جهود أولئك الموظفين، تمكّنا من أن نقلل بدرجة كبيرة من عدد الإصابات بين أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي منذ العام الماضي.

ما نعانيه من قصور ليس في عدد المبادرات المعنية بالصومال وإنما في الإجراءات العملية الملموسة في الميدان. وبما أننا جميعا ندرك خطورة الظروف التي تعمل في ظلها الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، فإنني ألتمس من الدول الأعضاء كافة أن تنتقل من الالتزامات السياسية المعهودة إلى المزيد من الإجراءات العملية. ولئن كان المرء يقدر قيمة الدعم المقدم حتى الآن لبعثة الاتحاد الأفريقي، فإن الفجوات – مثل الافتقار إلى الدعم بالهليكوبترات لنقل القوات وإجلاء المصابين – ما زالت قائمة من حيث الدعم المالي والمادي للبعثة. لذلك أود أن أشدد على أهمية توقيت تقديم هذه الموارد للبعثة ولقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بطريقة يمكن التنبؤ بها في هذا الوقت الحاسم. وعلاوة على ذلك ينبغي معادلة بدلات جنود بعثة الاتحاد الأفريقي مع البدلات المدفوعة لأفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومما يكتسي أهمية مساوية تجهيز قوات بعثة الاتحاد الأفريقي تجهيزا ملائما بالوسائل اللازمة لكشف هجمات المتمردين في المناطق الحضرية الكثيفة السكان ومتابعة تحركاتهم وردعهم والرد عليهم. وحاليا تفتقر بعثة الاتحاد الأفريقي افتقارا شديدا إلى وسائل منع الإصابات بين المدنيين مثلما تفتقر إلى نظم المراقبة المناسبة والاستخبارات العملياتية اللازمة. ويظل التدريب السابق للانتشار في القانون الإنساني المتعلق بحماية المدنيين شرطا مسبقا هاما. كما أن حماية موظفي الأمم المتحدة المدنيين المقرر نشرهم في ظل الأثر الخفيف في مقديشو وفي أماكن أخرى تعتبر حاسمة الأهمية.

وما فتئنا نشجع على التعاون بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وسلطات صوماليلاند وبونتلاند بشأن مسائل الأمن، بما فيها مسائل مكافحة القرصنة وتنقل الناس، مثل الأشخاص المشردين داخليا. وتقدم صوماليلاند وبونتلاند قدوة تحتذى لسائر الصومال، ببرهانهما على أن السلام والاستقرار يمكن تحقيقهما.

بالإضافة إلى ذلك، سوف نواصل الدعوة إلى تأييد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبونتلاند وصوماليلاند وحشد مزيد من الدعم لها في منتديات أخرى، من قبيل الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي الذي سيعقد في مدريد في وقت لاحق من هذا الشهر، ومؤتمر القمة المصغّر المعني بالصومال، الذي سيعقده الأمين العام هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وكان مؤتمر اسطنبول الذي عقد في وقت سابق من هذا العام منتدى مفيدا أيضا لإظهار احتياجات الصومال الحالية والمستقبلية، والتشجيع على انخراط القطاع الخاص. ومن المتوخى عقد اجتماع متابعة للمؤتمر في مجال التنفيذ.

إن الحالة الإنسانية في الصومال لا تزال أليمة. فاستمرار هجمات المتمردين على مواقع للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يفاقم من معاناة المدنيين الأبرياء، ولا سيما في مقديشو. وفيما يتكثف القتال، اضطر عدد متزايد من المدنيين، بمن فيهم الذين عادوا مؤخرا إلى ديارهم، للفرار من العاصمة. ولا يزال اللاجئون يصلون

إلى البلدان المجاورة ويشكلون قلقا كبيرا لتلك البلدان. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدات لمواجهة الأزمة الإنسانية المستفحلة.

وثمة حاجة أكيدة إلى قيام تعاون وتنسيق أكبر في ما بين كيانات الأمم المتحدة الثلاثة – مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والفريق القطري. ولقد صدرت توصيات بشأن نُهُج التكامل في ما بينها، بيد أنها تفتقر إلى التنفيذ. وباشرتُ عقد اجتماعات لفريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات مع رؤساء كيانات الأمم المتحدة الثلاثة، ويجري وضع آلية مشتركة للتخطيط. ومع ذلك، هناك حاجة إلى قدر أكبر من الزخم لدفع عملية التكامل قدما، بالتماشي مع الممارسات المتبعة في أماكن أخرى، والمنحى السائد صوب تحقيق مزيد من التماسك في منظومة الأمم المتحدة. وباشر أيضا مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال نشر موظفيه الدوليين على الصعيد الإقليمي في صوماليلاند وبونتلاند.

وإنني أطالب المجلس بأن يظل منخرطا في الصومال وبأن يبقي الحالة فيه قيد النظر، وأشجعه على ذلك. فالحالة في الصومال، بخلاف العديد من الصراعات الأفريقية، تتضمن أخطارا متعددة على السلم والأمن الدوليين: حرب أهلية طال أمدها، وإرهاب دولي، وقرصنة دولية، وتهريب دولي. ولقد أظهرت التجربة في الصومال أنه كلما تأخر الرد أو كان غير كافٍ، أصبحت الأزمة أكثر تعقيدا. وعلينا أن نعمل بطريقة شاملة بغية التصدي لهذه التحديات المعقدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماهيغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): شكرا، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة بشأن الصومال في هذه الجلسة لمجلس الأمن. آمل أن أكون موجزا جدا في الكلام رغم أنني لو أردت أن أنقاد لمشاعري، لكان من شأني أن أتكلم، على ما أعتقد، ساعة من الزمن.

نحن ندرك جميعا أن الصومال ما فتئ يواجه مشكلة عميقة منذ انهيار الحكومة المركزية في عامي ١٩٩٠-١٩٩١، وأن مجلس الأمن ما انفك ينظر في المسألة الصومالية منذ ذلك الحين. وليس من قبيل المبالغة القول إن الحالة في الصومال لا تزال خطيرة بالفعل منذ وقت بعيد، وهي تمثل بالتأكيد تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا الصدد، أود كذلك أن أسلط الضوء، مع الشكر والتقدير، على المسائل التي أثيرت في التقرير الشامل للأمين العام (S/2010/447)، فضلا عن الإدارات والموظفين الذين شاركوا في إعداده. وأشكر أيضا الممثل الخاص، السيد ماهيغا، على عرضه الصريح والواضح والصادق للحالة الراهنة في الصومال. وإننا نؤيد تمام التأييد الحلول التي عرضها للتو، على أن يجري تطبيقها، حسبما أعتقد، بما تقتضيه الحالة من إلحاح. لا أريد أن أسترسل في الكلام عن التفاصيل التي تناولها السيد ماهيغا والتي أؤيدها تأييدا كاملا، فهي تبيّن جيدا ما تتصف به الحالة من خطورة.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأعرب عن امتناني للدعم الذي تلقاه الصومال من الأمم المتحدة حتى اليوم، خاصة في ما يُعنى باحتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فتلك الاحتياجات تتعلق، للأسف، بالمجال الاقتصادي، والمجال المعني بالمعدات، والمجالين الإداري والمالي، على الرغم من أن بعثة الاتحاد الأفريقي تدافع دفاعا بطوليا في ظل حالة خطيرة جدا، وبدونها لكانت الحكومة الصومالية قد انهارت منذ أمد بعيد. لذلك نأمل أن يتوفر لبعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال الدعم الكامل الذي تستحقه بغية التصدي للمشاكل الحقيقية التي تواجهها الحكومة الاتحادية الانتقالية ويواجهها الصومال عموما.

بالنسبة إلى مسألة أنشطة القراصنة والإرهابيين، نرى أن هناك صلة واضحة بين استمرار عدم الاستقرار في البر وتزايد أعمال الإرهاب والقرصنة. ببساطة، لا يسعنا أن نواجه كلا من القرصنة والإرهاب بمعزل عن بعضهما. يجب علينا أن ننظر في أسبابهما الجذرية والحقيقية وأن نفعل، كذلك، شيئا ما حيالها.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار التغطية السلبية والعدائية من وسائط الإعلام للجهود الصادقة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والحكومة الاتحادية الانتقالية ومؤسساتها. فهذه التغطية السلبية والعدائية ليست، بالنسبة إلينا، صدفة، وإنما تبدو جزءا من جهد أكبر لإبقاء الصومال بعيدا عن الاستقرار، وتذخير آلية الدعاية للإرهابيين. لذلك نأمل أن تتعاون وسائط الإعلام مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعمها لجميع الجهود التي يبذلها الصومال.

وأغتنم هذه الفرصة لأناشد مجلس الأمن أن يتخذ بعض القرارات الهامة بشأن الصومال، بغية تمكينه من تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل والبناء، وأن يضع نصب عينيه العرض البنّاء الذي قدمه السيد ماهيغا. ونأمل أن نرى هذه المرة عملا أكثر إيجابية مما شهدنا في العشرين سنة الماضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موزس ويتانغولا، وزير خارجية جمهورية كينيا.

السيد ويتانغولا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أتكلم أمام المجلس هذا الصباح بشأن بلد ما برح لوقت طويل يمثل عارا جماعيا للمجتمع الدولي، وهو بلد ما انفك يشكل مصدرا لانعدام الأمن وللعديد من الصعوبات في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي.

يمكن وصف الحالة في الصومال بأنها صعبة جدا، كما قال السيد ماهيغا، لأن لدينا مجموعات مسلحة تعمل كما يحلو لها، وتجتاح البلد بأسره تقريبا. وكما نعلم جميعا، لا توجد حكومة في الصومال منذ أكثر من ٢٠ عاما. وقد ابتُلي بالحرب والعنف وعدم الاستقرار. ومن خلال المبادرات الإقليمية، ولا سيما من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي يدعمها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أجريت مفاوضات في كينيا أفضت إلى التوقيع على الميثاق الاتحادي الانتقالي. وكان الميثاق إيذانا بمولد عدة مؤسسات، بما فيها البرلمان، والحكومة وغير ذلك من المؤسسات القائمة، وإن كانت مؤسسات ضعيفة جدا.

وينتهي سريان الميثاق الاتحادي الانتقالي في شهر آب/أغسطس من العام المقبل. إننا إذ نشهد أفول شمس الميثاق، نرى قتالا محتدما، وافتقارا لحكومة مركزية فعالة ونموا سريعا في عدد من حوادث الإرهاب والقرصنة. وثمة جماعة تسمى حركة الشباب تكاد تسيطر على الحكومة، ولولا وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي ما برحت تقيم حصنا حول القصر الرئاسي، لربما سيطرت تلك المجموعة الآن على الحكومة بأسرها. وفي الواقع نعرف أن أفرادها شنوا عدة هجمات ناجحة على القصر الرئاسي.

إن الحالة في الصومال امتدت آثارها الآن إلى جيرانها. وفي يوم نهائي كأس العالم في جنوب أفريقيا، شُنت هجمات مدمرة وخسيسة للغاية في البلد المجاور لنا، أوغندا، قتل خلالها عدد كبير من الأشخاص، حيث أودت بأرواح مواطنين أوغنديين وكينيين. وقد تبين، كما ادعت الجماعة نفسها، أن هذا الهجوم قد شنته حركة الشباب مستخدمة

متعاونين وعملاء من داخل المنطقة. وفي الحقيقة فإن بعضا من المشتبه بهم والذين قُبض عليهم هم من الشباب الصوماليين وشباب من خلفيات إثنية غير صومالية ومن كينيا.

وهذه الواقعة تنطوي على إمكانية حقيقية لجعل حالة الفوضى في الصومال تقترب جدا من بلدي، كينيا. وأعلنت قيادة حركة الشباب مرارا وتكرارا أن الهدف المقبل للهجوم سيكون نيروبي، كينيا، وبوجمبورا، بوروندي وغيرهما من عواصم البلدان المجاورة، من قبيل أديس أبابا، عاصمة إثيوبيا.

وكما قلت فإن قصة الصومال ليست جديدة. ولا نفتقر إلى المبادرات. بل أعتقد أن ما ينقصنا هو الالتزام بتحقيق هذه المبادرات.

أود أن أشدد على ضرورة الاعتراف بمركزية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية سعيا إلى حل مشاكل الصومال. فالهيئة كمنظمة ما انفكت تعمل بوصفها ممثلا للاتحاد الأفريقي، وتعمل، إلى حد ما، بالتعاون مع الأمم المتحدة. ومن خلال الهيئة، تم التوقيع على ميثاق جرى التفاوض عليه. ومن خلال الهيئة، تم تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبالتعاون مع الأمم المتحدة تم الاضطلاع بعملية جيبوتي التي أخرجت الحكومة الحالية إلى الوجود.

وبوصفنا منطقة إقليمية، نشعر أحيانا بالقلق إذ نرى انتشار المبادرات والاجتماعات والمؤتمرات في عدة عواصم، التي وإن كانت تبدو مجدية، لكنها في بعض الأحيان تأتي نتيجة عمليات تشاورية غير كافية.

أود أن أشيد بالاجتماع الذي عقدناه في اسطنبول، برئاسة الأمين العام ودعم الاتحاد الأفريقي، حيث كان ضمن العديد من الأمور المتفق عليها الإبقاء على الدور المركزي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عملية الدفع قدما بالقضايا الصومالية. وفي الحقيقة أعلن الأمين العام حينئذ أن المبادرات التي ستلي ذلك ستسمى مبادرات الهيئة زائد آخرين، وذلك لكي نتمكن من معالجة المشاكل الصومالية.

وبعد مؤتمر اسطنبول، عقدنا اجتماعا للهيئة على مستوى القمة في أديس أبابا حيث صدرت عدة إعلانات إيجابية واستباقية. أولا، اعترف بأن الحكومة في الصومال كانت ضعيفة للغاية وكانت في حالة تستدعي التدخل السريع جدا.

ثانيا، تم الاتفاق على أنه ينبغي للهيئة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، الانتقال من العمل الروتيني فيما يتعلق بالصومال إلى اتباع مسار أكثر استباقية وأفضل تحديدا نحو بلورة الكيفية التي يمكن بها مساعدة هذا البلد المجاور التعيس.

ثالثا، لقد اتُفق على أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإن كانت لديها قوة مأذون بها قوامها ٨ ١٠٠ فرد، ستظل تلك القوة غير كافية حتى لو تحقق ذلك العدد المثالي. وتقترح المنطقة تشكيل قوة قوامها ما بين ٢٠ ألف إلى ٢٢ ألف جندي، لكنها تقر وتعترف بأن مشكلة الصومال ليست في عدم وجود القوات، ولم تكن أبدا كذلك، بل هي في انعدام الإرادة لدى المجتمع لتشكيل هذه القوات.

ومن الملاحظ أن هناك قوات قامت بتدريبها دول من المنطقة، هي إثيوبيا وجيبوتي وكينيا وأوغندا. وهناك أيضا عروض أخرى لتدريب المزيد من القوات قدمتها تنزانيا وبعض الدول الأخرى في الجنوب الأفريقي. ويلاحَظ أيضا أنه من خلال هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وميلاد القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، فقد أصبحت لدينا قوة احتياطية قوامها ١٥ ألف جندي يمكن استخدامها بشكل فعال في الصومال.

ومن المتفق عليه أيضا أن المنطقة، ممثلة على وجه الخصوص في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، تتطلع إلى إرساء نهج مشترك تكون لدينا فيه قيادة تنسيقية مشتركة بحيث تكون قوات بعثة الاتحاد الأفريقي على رأس القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، والقوات التي تقوم الدول المجاورة بتدريبها بطلب من الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي، ثم القوات الأخرى التي يمكن إتاحتها لمنع تفكك النهج المتبع لإعادة الأحوال في الصومال إلى طبيعتها. ويقوم هذا النهج، من وجهة النظر الكينية، على حقيقة أنه لا يسعى إلى إيجاد حل عسكري لمشاكل الصومال، بل إلى عملية هدفها ضمان وحدة التراب الصومالي، ومنح القوة والقدرة للحكومة الصومالية، لأن الحكومة لن تكون اسما على مسمى إن لم يكن بوسعها أن توفر السلام والأمن لشعبها، وأن تضمن سلامة أراضي البلد.

ونحن إذ نفعل ذلك نشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على التواصل مع معارضيها من أجل الحوار والتوصل إلى حل دائم لمشاكل بلدهم. وقد تم التأكيد مجددا على ذلك في كمبالا خلال انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي هناك، حيث جرى، بالإضافة إلى إعلان الاتحاد الأفريقي، عقد قمة مصغرة لمجموعة الإيقاد حضرها أيضا مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، جوني غارسون، وشركاء الإيقاد، ومن بينهم عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وقد تمت الموافقة بأغلبية ساحقة على هذه النقطة، ووضعت أهداف قابلة للتحقيق في الحال. ولم يتسن جمع ٢ ٠٠٠ من القوات خلال عشرين يوما، لكننا نقترب من هدف جمع ٢ ٠٠٠ من القوات الإضافية خلال ٦٠ يوما، رغم أننا لم نحقق النقطة المرجعية الأولى. وقد تعهدت الولايات المتحدة بدورها بالطلب من أصدقائنا الأكثر ثراء – لا سيما في أوروبا، بالرغم من الإشارة أيضا إلى اليابان وبعض البلدان الأخرى – إتاحة بعض الأموال لدفع الرواتب الشهرية للقوات وتوفير المؤن لها حتى تتمكن من الاضطلاع بواجباتها، علما بأن القوات التي سنقوم بجمعها لن تكون في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي، بل تحت قيادة مشتركة بالتنسيق مع البعثة. ونأمل أن نتمكن بتعاوننا من تحقيق ذلك.

ومنذ اجتماع كمبالا لم ينعقد أي اجتماع آخر. ونأمل بعد اجتماعات الجمعية العامة التي يحضرها رؤساء الدول، أن نعود إلى أفريقيا، وأن نعقد اجتماعا نأمل أن تقوم بتنسيقه الولايات المتحدة، التي تولت الرئاسة المشتركة لاجتماع كمبالا، والأمم المتحدة. وكما يدرك المجلس، فإن مشكلة الصومال ليست في انعدام المبادرات، وإنما هي في عدم وفائنا بوعودنا، وعدم وجود نهج تنسيقي في التزامنا تجاه الصومال.

ونحن نؤيد بقوة تعيين السفير ماهيغا. ولكونه من أبناء الإقليم، أنا لا أشك في أنه سيكون قادرا على فهم مشاكل الصومال على نحو أفضل. وقد أخبرناه بوضوح خلال اجتماعاتنا أن العبرة ليست بعدد السفن التي ننشرها لمحاربة القرصنة؛ فما دامت الفوضى تعم الصومال، فإن القرصنة ستنشأ على البر ثم تتجلي مظاهرها في البحر. ويمكن أن يحدث ذلك لو قدر للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تنهار، لا سمح الله، ولو قدر للمجموعة المعروفة باسم الشباب أن تواصل برنامجها وأيديولوجيتها التي تقوم على تدمير كل الشعوب غير المسلمة في المنطقة. وبوصفنا بلدا جارا لن نقبل بأن يؤول الحال إلى ذلك. ونحن لا مشكلة لدينا مع الإسلام بوصفه دينا، ولا ينبغي لأحد إساءة فهم ذلك، ففي بلدي توجد نسبة كبيرة من السكان المسلمين، بل لدينا وزراء مسلمون. لكننا بلد علماني، ونريد أن نظل كذلك.

وأود أن أهيب بمجلس الأمن أن يقوم بإنفاذ بعض القرارات التي اتخذناها في المنطقة. فعلى سبيل المثال، أوصت

الهيئة الحكومية بفرض عقوبات استهدافية على بعض المجالات في الصومال، مثل المطارات التي بيد حركة الشباب وبعض العناصر الضارة الأخرى، وإغلاق ميناء كيسمايو، الذي يمثل خط الإمداد الرئيسي لحركة الشباب.

وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، ويشهد على قولي هذا السفير ماهيغا، أنه لو قمنا بإغلاق ميناء كيسمايو فسوف تخسر حركة الشباب ٧٠ في المائة من قوتها، لأن هذا الميناء يمثل خط التموين الرئيسي لها، وهو لا يبعد إلا سبعين كيلومترا من الحدود مع كينيا. ويستطيع المجلس أن يدرك مدى تأثير ذلك على السلم في بلدي.

وفي الختام، أود أيضا أن أحث الأمم المتحدة أن تدعم المنطقة – ربما من خلال مكتب السيد ماهيغا – في إعداد استراتيجية قوية وواضحة للتصدي للدعاية التي تبثها حركة الشباب. إنهم يديرون محطات إذاعة، ويستخدمون أدوات اتصال قوية ويلقون بظلالهم على أي مبادرة من مبادرات الحكومة أو يتجاوزونها.

والأمر الأهم الذي يستدعي التصدي له الآن هو التعامل مع الأيام الأخيرة للميثاق الاتحادي الانتقالي، الذي ستنتهي مدته في نهاية آب/أغسطس ٢٠١١. وقد أنتج الميثاق المؤسسات الشرعية التي ساعدت على إدارة الصومال. وولدت من رحمه المشاركة المشروعة بين الدول وحكومة الصومال. ونحن في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، قد أعلنا موقفنا من هذا الموضوع ونظرنا في الميثاق وفي المواد التي تتيح مجالا لتمديد فترة الميثاق. ولكننا لا نريد تمديد فترة الميثاق لمجرد إدامة الوضع القائم. ولكن نريد تمديده على أساس المنطق والتفكير بأنه سيؤدي إلى تغيير إلى الأفضل وسيحقق ربما ما لم نستطع تحقيقه في الفترة الأولى للميثاق. وهذا أمر ممكن، والمنطقة مستعدة لأن تكون الحاضنة لتحقيقه.

وما نأمل أن نشهده هو تكاتف المجتمع الدولي بطريقة أكثر اتساقا واستباقا وإخلاصا لمساعدة المنطقة على مساعدة الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السير مارك لايال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود في هذا الصباح أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد أوغستين ماهيغا، على وجوده بهذه الصفة للمرة الأولى في مجلس الأمن، وأود كذلك أن أشكر معالي وزير خارجية كينيا على مشاركته الصادرة من القلب والثرية بالأفكار والبصائر، التي أسهم بها في مناقشة اليوم، وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم للصومال على إسهامه في المناقشة.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2010/447) وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص اليوم. إننا نقدر تقديرا بالغا أعمال الممثل الخاص، بما في ذلك عمل سلفكم، وعمل فريقكم وجميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في الصومال. وتتطلع المملكة إلى التعاون الوثيق معكم بشأن قضية الصومال وسنقدم لكم دعمنا الكامل.

إن الحالة في الصومال ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ. وقد كانت هناك بعض النقاط المضيئة التي أوردها تقرير الأمين العام. فالانتخابات الرئاسية الحرة والنزيهة التي جرت في أرض الصومال في تموز/يوليه، أدت إلى النقل السلمي للسلطة من حكومة إلى أخرى. غير أن بعض الحوادث المقلقة للغاية ألقت بظلالها الثقيلة على ذلك، بما في ذلك التفجيرات في كمبالا، والهجوم على فندق مُنى، وهجمات المجموعات المعارضة في مقديشو خلال شهر رمضان المبارك. وكانت تلك إشارات تذكير مفزعة بتأثيرات

عدم الاستقرار في الصومال، سواء على الشعب الصومالي أو المنطقة بأسرها. وقد أبرز الوزير بوضوح التهديدات المباشرة على كينيا النابعة من عدم الاستقرار في الصومال.

إننا نعرب عن تعاطفنا الحار مع حكومة أوغندا، ومع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وشعبه على ما لحق بهم من خسائر مفجعة. وأود أن أتقدم بتحية خاصة إلى أوغندا وبوروندي على التزامهما المستمر ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبالعمليات الصعبة التي تواجهانها في الصومال. إننا ندين بدون تحفظ أي هجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الهجمات ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والشعب الصومالي.

ومن الأساسي أن تدعم جميع الأطراف عملية جيبوتي للسلام وأن تشارك في جهود تحقيق السلام في الصومال. ولم يتبق سوى ١١ شهرا حتى نهاية الفترة الانتقالية كما حددها اتفاق جيبوتي. وما زالت هناك مهام انتقالية هامة يتعين إنجازها. ومن الضروري أن تكثف الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي جهودهما نحو تحقيق الصومال المسالم والمستقر.

وأود هذا الصباح أن أطرح خمس نقاط بشأن عملية الأمم المتحدة في الصومال، والحالة السياسية، وحفظ السلام، ومشكلة القرصنة والحالة الإنسانية.

أولا، إننا نرحب بما يضطلع به الأمين العام من أعمال في إطار استعراض عملية الأمم المتحدة في الصومال وبجهوده من أجل تعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة. فيجب أن يكون نهج الأمم المتحدة أكثر اتساقا وتكاملا إن كان لها أن تضطلع بالقيادة القوية التي نطمح إليها جميعا. إننا نرحب بخطط الأمين العام لزيادة وجود الأمم المتحدة في الصومال. ونحن لا نقلل من شأن الصعوبات الماثلة، ولكننا نريد لجميع أجزاء الأمم المتحدة أن تعمل بطريقة متكاملة وأن تكون استراتيجيتها واحدة. إننا نتطلع إلى المزيد من التفاصيل عن كيفية تحقيق ذلك.

ثانيا، إن المشاركة المعززة من جانب الأمم المتحدة لا يمكنها أن تحقق التقدم بدون القيادة السياسية من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية. إننا نحث تلك الحكومة على تكثيف جهودها من أجل الحوار والمصالحة ومن أجل ترشيد عملية الحكم وإصلاح القطاع الأمني. وتتيح العملية الدستورية فرصة سانحة للحكومة الانتقالية لكي تمد يدها إلى من هم خارج عملية جيبوتي وأن توفر لهم مصلحة في مستقبل الصومال. ويجب أن تسوي الحكومة خلافاتها الداخلية التي تسبب ضررا فادحا. ولا يمكن أن تكون هناك استراتيجية عسكرية ناجحة وسط فراغ سياسي.

كما يجب التصدي لأعمال ذوي النوايا التخريبية. فتسليح وتدريب ودعم مجموعات المعارضة في الصومال، لا سيما حركة الشباب، له آثار خطيرة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وقد شرح قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي ذلك بوضوح في إحاطته الإعلامية لأعضاء المجلس يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، وكرر وزير الخارجية اليوم تأكيد تلك الرسالة. إن تلك الأعمال تتعارض أيضا مع قرارات مجلس الأمن. إننا نؤيد بقوة الممثل الخاص للأمين العام الذي دعا جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها والعمل على إرساء السلام في الصومال وفي المنطقة عامة، ويجب أن يتحمل المجلس مسؤولياته في هذا الصدد.

ثالثا، ما زالت بعثة الاتحاد الأفريقي تؤدي دورا حيويا في توفير الأمن. إننا نرحب بالإعلان الأخير الصادر عن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية في المنطقة حول الخطط لزيادة عدد أفراد قوات البعثة. ونحن نتفق مع ما قاله مقدمو الإحاطات الإعلامية الثلاثة حول

حاجة بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال إلى المزيد من الدعم.

وقد أسعد المملكة المتحدة أنها تمكنت من التبرع بقيمة ١٥ مليون دولار تم تسديدها عبر الصندوق الاستئماني. وسوف نواصل النظر في سبل تقديم الدعم في المستقبل. ومن الأساسي أن تتلقى بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية التمويل الكافي، ونحن نتطلع إلى مناقشة هذه المسألة بالتفصيل مع الأمين العام.

رابعا، كما يجب أن يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود من خلال فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي، ونحن نتطلع إلى التقرير الشامل بهذا الشأن الذي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

أخيرا، إن التأثير الأخطر لعدم الاستقرار في الصومال هو ما يتعرض إليه الشعب الصومالي ذاته. فما زال الوضع الإنساني يشكل مصدر قلق بالغ، وقد زادت من تعقيد ذلك الوضع الأعمال القتالية الأخيرة والهجمات على العاملين في الحقل الإنساني ومبانيهم من جانب مجموعات المعارضة، بما في ذلك حركة الشباب. ويحدونا الأمل أن يتمكن برنامج الأغذية العالمي من استئناف برامجه في جنوب ووسط الصومال حالما تسمح ظروف السلامة بذلك.

ويجب أن تظهر الأمم المتحدة الآن، أكثر من أي وقت مضى، روح القيادة القوية في الصومال، ويجب أن يقوم المجتمع الدولي بكل ما في وسعه لكفالة توفير كل الدعم الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة. إننا نرحب بعزم السيد ماهيغا على توفير تلك القيادة، ونتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسائل في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في الأسبوع المقبل.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص ماهيغا على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة جدا، وعلى قيادته النشطة بالنيابة عن الصومال. وأود أيضا أن أحيي وزير خارجية كينيا والممثل الدائم للصومال على بيانيهما القويين جدا اللذين أعتقد أن في وسع أعضاء المجلس أن يروا أنه كان لهما تأثير على كل واحد منا بينما كنا نستمع.

تشاطر الولايات المتحدة الأمين العام رأيه بأن الحالة في الصومال خطيرة للغاية. إذ أن تحقيق الأمن والاستقرار في الأجل الطويل في الصومال يقوم على حكومة مستقرة وفعالة. وما زلنا ندعم عملية جيبوتي للسلام، وندعو الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى التركيز على إنجاز المهام الانتقالية انطلاقا من روح شمول الجميع المتوخاة في عملية السلام. كما نحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على حل خلافاتها بما فيه مصلحة شعب الصومال.

ومن الأهمية بمكان دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل تحقيق الاستقرار في مقديشو ودفع عملية السلام في الصومال. ونرحب بزيادة مساهمة أوغندا وبوروندي بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، التي أصبح قوامها الآن ٧ ٠٠٠ فرد ونثني عليهما لقيامهما بذلك. ونحيي تضحياتهم، ونشكر القوات وحكوماتها على التزامها ودعمها المستمرين. وندعو البلدان المساهمة بقوات إلى زيادة دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي بحيث يمكن أن تصل إلى مستوى القوام المأذون به. ومنذ نشر بعثة الاتحاد الأفريقي، في عام ٢٠٠٧، رصدت الولايات المتحدة أكثر من ١٨٥ مليون دولار لقوات البعثة من أجل توفير الدعم اللوجستي والمعدات والتدريب قبل الانتشار. ومرة أخرى، نشجع الدول الأخرى على أخذ خطوة إلى الأمام بتقديم مساهمات ثنائية إضافية.

وتقدر الولايات المتحدة الدعوات لزيادة مستويات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية أكثر من القوام المأذون به،

والاقتراحات بتوسيع نطاق التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار الأنصبة المقررة. ونحن نستعرض حاليا تلك الاقتراحات وسندرسها دراسة وافية. ونتطلع إلى تلقي مزيد من التفاصيل من الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي.

وتدين الولايات المتحدة تزايد القتال في الصومال. ونحن ندين أيضا مختلف الهجمات التي شنتها مؤخرا حركة الشباب، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ٢٤ آب/أغسطس على فندق مني، والهجوم الذي شُنّ في ٣٠ آب/أغسطس على القصر الرئاسي في مقديشو وهجوم ٩ أيلول/سبتمبر على موقع بعثة الاتحاد الأفريقي في المطار، الذي أسفر عن مقتل وزراء من الحكومة الاتحادية الانتقالية وحفظة سلام تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي ومدنيين أبرياء. وتبين هذه الحوادث ضرورة استمرار تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي لتتصدى لجماعات مثل حركة الشباب وغيرها من الحركات التي تعمل على زعزعة استقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية وتبث مزيدا من الفوضى في صفوف الشعب الصومالي.

كما لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء القرصنة قبالة سواحل الصومال. إن تحقيق الأمن والاستقرار في الأجل الطويل أمر ضروري، كما تم التأكيد على ذلك، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، ونحن نتوقع إجراء مناقشة نشطة للصلات بين الأمن والتنمية خلال الاجتماع القادم لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في وقت لاحق هذا الشهر.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا التصدي للتحديات المباشرة التي تشكلها القرصنة. وقد أصدرت الأمم المتحدة مؤخرا تقريرا (S/2010/394) عن الخيارات الممكنة لتحسين بلوغ هدف محاكمة القراصنة وسجنهم. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل معا لمعالجة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل المحاكمة والإيداع في السجن.

وكذلك تشعر الولايات المتحدة بقلق شديد إزاء ضحايا حوادث العنف الجنسي في مخيمات المشردين داخليا. إن استهداف السكان الضعفاء بشكل متعمد يقوض الاستقرار ويزيد من سوء الحالة لإنسانية المتردية أصلا. كما تدين الولايات المتحدة بشدة استخدام الأطفال لتحقيق مخططات العنف. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى الإفراج فورا عن جميع الأطفال في صفوفها، وإلى وقف تجنيد الأطفال وإتاحة المجال لإعادة الإدماج السليم في الحياة المدنية للأطفال الجنود السابقين. وأود أن أقول مرة أخرى ما قلته سابقا: إن العدد الوحيد المقبول من الأطفال الجنود هو صفر، وإن القدر الوحيد المقبول من العنف الجنسي هو انعدامه.

كما أن الإحاطة الإعلامية التي قُدمت اليوم تؤكد على الضغوط الاستثنائية التي تتعرض لها الحالة الإنسانية في الصومال. وتفيد تقارير وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في الأمم المتحدة أن حوالي مليوني شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر من هذا العام وأن الآلاف سيستمر تشريدهم ونزوحهم كل شهر. ويؤكد نظام الإنذار المبكر بوقوع المجاعة في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أن حوالي ربع السكان الصوماليين ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن معدلات سوء التغذية ما زالت عند مستويات الأزمة. وما زال انعدام الأمن والاستقرار يزيد من سوء هذه الحالة المثيرة للقلق أصلا.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بالاستجابة للأزمة الإنسانية الجارية في الصومال. وندين إعاقة حركة الشباب تقديم المساعدة إلى أكثر من مليون صومالي. كما نشجب بشدة الهجمات التي تستهدف عمال

الإغاثة الإنسانية وعمليات الخطف والابتزاز التي تقوم بها حركة الشباب وغيرها من المتطرفين الذين يمارسون العنف، مما يعيق مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لإنقاذ الحياة.

وفي الختام، أود أن أكرر أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل على تحقيق السلام والاستقرار في الصومال من أجل الشعب الصومالي والمنطقة. ونحن نواصل دعم عملية جيبوتي للسلام والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وجهودها الرامية إلى إحلال الأمن والاستقرار في بلد عانى بالفعل أكثر مما ينبغي.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير ماهيغا على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأكرر مجددا اليوم دعم وفدي الثابت لعمله الصعب. وأرحب أيضا بحضور وزير خارجية كينيا وأشكره على بيانه، الذي، كما أشارت بحق السفيرة سوزان رايس، كان له تأثير قوي جدا على كل واحد منا. كما أرحب بحضور الممثل الدائم للصومال بين ظهرانينا هذا الصباح.

وقبل أقل من سنة واحدة على انتهاء الفترة الانتقالية في الصومال، لا بد لنا من إجراء تقييم موضوعي لما أنجزناه وإلى أين نتجه. ولا يمكن إنكار أنه قد أُحرز بعض التقدم الذي أهم عناصره المحافظة على الحكومة الاتحادية الانتقالية واستئناف النشاط البرلماني. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن التحديات لا تزال هائلة. إن الهجمات الشنيعة في كمبالا وأعمال العنف التي ارتكبتها مؤخرا حركة الشباب في مقديشو – في انتهاك لحرمة شهر رمضان – تقدم أدلة دامغة على ذلك. كما أنه من المقلق أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لم تتمكن بعد من الانتقال من المرحلة الأولى من خطتها الأصلية لتحقيق الاستقرار في البلد.

ومن أجل التغلب على الركود القاتل الحالي، هناك حاجة إلى أن تتضافر بحزم أكبر الجهود السياسية المكثفة وزيادة القوة العسكرية.

أما بخصوص الجانب الأول، فإنه لأمر إيجابي للغاية أن الحكومة الانتقالية قد تمكنت من التوصل إلى اتفاقات بشأن التعاون مع أهل السنة والجماعة والإدارات الإقليمية. ومع ذلك، على مدى الأشهر القليلة الماضية، غرقت المؤسسات الاتحادية الانتقالية في مستنقع من النزاعات داخلها وفيما بينها. وهذا حوّل الانتباه عن الأولويات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال، مثل توسيع نطاق التوعية السياسية لزيادة توسيع قاعدة الدعم للحكومة الانتقالية واستكمال المهام الانتقالية المعلقة. وتمثل وحدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية وعزيمتها وتحليها بروح العمل العام عناصر لا غنى عنها في أي استراتيجية ناجحة لتحقيق الاستقرار في الصومال. كما يمكن لعملية مشاورات حقيقية شاملة للجميع، على النحو المتوخى لصياغة الدستور، أن تكون بمثابة فرصة ممتازة لتنشيط العملية السياسية.

وفيما يتعلق بالأمن، تستحق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الإشادة. إذ تمكنت من تأمين بقاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية في مقديشو تحت الهجوم الذي لا يلين وتأمين البنية التحتية الاستراتيجية وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية. وما كان ذلك سيكون ممكنا بدون التضحيات التي قدمتها أوغندا وبوروندي. ونرحب أيضا بقرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية نشر ٢ ٠٠٠ من القوات وبتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من بلوغ قوتها المأذون بها والتخطيط الراهن للاتحاد الأفريقي بشأن مراحل جديدة لتقوية بعثة الاتحاد الأفريقي.

بيد أن من الواضح أن البعثة تحتاج إلى مزيد من المساعدة منا. وينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته أن تكمل الجهود دون الإقليمية والإقليمية.

ونحن نقدّر التقدم المحرز صوب ترك أثر خفيف للأمم المتحدة في مقديشو وأماكن أخرى في الصومال، وفي تقديم مجموعة تدابير الدعم من قِبل مكتب الأمم المتحدة للدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتتطلع البرازيل إلى مقترحات الأمين العام بشأن وجود متكامل للأمم المتحدة في البلد كوسيلة لتعزيز فعالية وتماسك أنشطة الأمم المتحدة في الميدان.

وثمة شاغل آخر هو الافتقار إلى الدعم المالي الشامل والمتماسك والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. ومما يبعث على القلق أن التعهدات المالية التي قُطعت بعد مؤتمر بروكسل بسنة ونصف سنة لم يتم الوفاء بها بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخصيص المبالغ والتحذيرات المتعددة فيما يتعلق بالأموال المدفوعة تقوض فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في بيئة صعبة للغاية. نحث الجهات المانحة على النظر في رفعها دون تأخير.

إن إمكان التنبؤ المالي ذو أهمية خاصة فيما يتعلق بأجر الجنود. وإذا لم يكفل تدفق ثابت للأموال للرواتب، ينشأ خطر حقيقي وهو احتمال إضاعة الجهود والتكاليف التي قدمتها الجهات المانحة في تدريب القوات، بتخليها عنها إلى جهات أخرى تدفع مبالغ أكبر وعلى نحو أكثر انتظاما. ويجب تجنب ذلك.

إن رفع مستوى معايير الدعم لبعثة الأمم المتحدة في الصومال إلى مستوى معايير بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هام أيضا لتأمين قوات إضافية، خاصة إذا نظرنا في التخطيط الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية/الاتحاد الأفريقي لزيادة قوة البعثة المأذون بها.

وينبغي لنا يقينا أيضا أن نفعل المزيد بشأن البُعد الإنساني للصراع في الصومال. نرحب بالمناقشات فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن تعزيز حماية المدنيين. والمقترح بتوثيق أشد الانتهاكات خطرا لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية يستحق التأييد، خاصة في حالة تجنيد حركة ''الشباب'' أطفالا لا تتجاوز سنهم تسع سنوات وفرضها عقوبات قاسية ومهينة مثل قطع الرقبة والرجم والبتر.

وهنا أيضا يشكل التمويل مشكلة خطيرة، كما نعرف. ولا تزال فجوات كبيرة قائمة في التمويل الإنساني للصومال، مما يزيد من تدهور الحالة لشعب متضرر ضررا عميقا فعلا بسنوات من العنف والافتقار إلى الحكم الفعال. والحقيقة المتمثلة في أن الأنشطة الأساسية، مثل التغذية والرعاية الطبية وتوفير المياه، تُمول بأقل من ٤٠ في المائة تبعث على القلق. وتحاول البرازيل القيام بواجبها. ومؤخرا قمنا بتبرعات طوعية لبرنامج الأغذية العالمي ستستعمل في الصومال. ونأمل في أن يكون قريبا في وسع برنامج الأغذية العالمي أن يستأنف أنشطته بأمان في جنوب ووسط الصومال، فيما يلي مقديشو.

والسنة القادمة لن تسجل فقط نهاية الفترة الانتقالية في الصومال. ستكون أيضا الذكرى السنوية العشرين لصراع أوجد فعلا جيلا من الصوماليين الذين لا يعرفون حقا ما هو السلام. لقد حان الوقت لأن ينهي إجراء حاسم هذه الحالة.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ماهيغا على إحاطته الإعلامية الأولى أمام مجلس الأمن بصفته ممثلا خاصا للأمين العام للصومال، وأن نعرب

عن تقديرنا للرسالتين البالغتي القوة من وزير خارجية كينيا والممثل الدائم للصومال.

لا يزال القلق ينتاب اليابان من الحالة الأمنية البالغة الهشاشة في الصومال، كما تدل عليها مجموعة الهجمات الإرهابية مؤخرا ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك الهجوم الذي شُن مؤخرا على مطار مقديشو. ونحن نرى أن الحكومة الاتحادية الانتقالية يجب عليها في المقام الأول أن تسعى، ابتغاء إضفاء الاستقرار على الحالة السياسية والأمنية في الصومال، إلى تحقيق الوحدة السياسية وتحسين الإدارة داخلها، وبعد ذلك، يمكن للمجتمع الدولي، وخصوصا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة، التركيز على بذل جهود متضافرة لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتأمل اليابان في أن يرسي اجتماع القمة المصغر بشأن الصومال على هامش الدورة الجديدة للجمعية العامة الأسبوع المقبل الأساس لأن تزيد البلدان، بما في ذلك الجهات المانحة، تعزيز وتنسيق تعاونها دعما للصومال.

وتحيط اليابان علما بالجهود المبذولة من قِبل الحكومة الاتحادية الانتقالية، نهوضا بعملية جيبوتي، بما في ذلك إعادة تنظيم مجلسها الوزاري ليشمل ”أهل السنة والجماعة“، منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة في مجلس الأمن. بيد أن القلق ينتابنا من أنه لم يحرز تقدم يستحق الذكر في الحوار السياسي مع الجماعات المعتدلة من جماعات المعارضة. وتعتقد اليابان أن من بالغ الأهمية أن تكثف الحكومة الاتحادية الانتقالية جهودها للحصول على التأييد من جماعات المعارضة المعتدلة وأن يساعد دور المجتمع الدولي في إيجاد بيئة مفضية إلى تحقيق ذلك الهدف.

إن دور بعثة الأمم المتحدة في الصومال هام لحماية الحكومة الاتحادية الانتقالية وصون السلم في مقديشو. وفي هذا الصدد، نشيد بالبلدين المساهمين بقوات، بوروندي وأوغندا، على تفانيهما والتزامهما. وتقدّر اليابان أيضا جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتحقيق مستوى ٨ ٠٠٠ من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الذي صدر تكليف به وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩١٠ (٢٠١٠). وفي هذا السياق نرحب بأن نشرت أوغندا مؤخرا كتيبة إضافية، ونأمل في أن تنشر بلدان أخرى، قد تعهدت بالنشر، قوات إضافية.

ونحن نقر بأن التنفيذ الثابت لدعم الأمم المتحدة السّوقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ذو أهمية في دعم عمل البعثة. وفي هذا الصدد، اليابان على استعداد لمواصلة المشاورات بشأن مسألة معدات البعثة المملوكة للوحدات، مع مراعاة دورات المناقشات في مجلس الأمن في اتخاذ القرارات ذات الصلة. ونعتقد أن هذه المسألة يجب أن تناقش بوصفها جزءا من استراتيجية متكاملة، في إطارها يسهم تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في العملية السياسية في الصومال.

إن جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينبغي تعزيزها بالدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تقدّر اليابان مشاركة السيد ماهيغا والأمانة العامة في إنشاء وجود ذي أثر خفيف في مقديشو. وتقدّر اليابان أيضا مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية في ظل ظروف شاقة.

واليابان، من جانبها، تشارك بنشاط في المناقشة المتعلقة بقضايا الصومال في مجلس الأمن، وفريق الاتصال الدولي والمنتديات الأخرى، وقدمت مساعدة بلغت ١٢٤,٤ مليون دولار منذ ٢٠٠٧، مركزة على ركنين، المساعدة الإنسانية واستعادة البنية التحتية، من ناحية، وتعزيز الأمن في الصومال، بطرق أهمها الصناديق الاستئمانية دعما لمؤسسات الأمن الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من

الناحية الأخرى. ونحن مصممون على مواصلة مشاركتنا لدعم الصومال، بالتعاون مع جميع الدول الأخرى.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا للتو، وأن أحيي شجاعته عندما واجه في ٩ أيلول/سبتمبر هجوما على المطار في مقديشو، حيث كان من المقرر أن يقابل الرئيس شريف، وبرفقته الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما أود أن أشكر وزير خارجية كينيا، والممثل الدائم للصومال، على صراحة ووضوح بيانيهما. وألاحظ التزامهما بالعمل من أجل الاستقرار في الصومال.

وكما أكد تقرير الأمين العام (S/2010/447)، فإن الحالة الأمنية في الصومال تتدهور بطريقة تدعو إلى القلق. لقد أدى الهجوم الذي شنه المتطرفون في الأسابيع الأخيرة إلى اندلاع اشتباكات عنيفة في مقديشو. وتسيطر الميليشيات اليوم على جزء كبير من العاصمة، وتهدد مقار المؤسسات الانتقالية وهي قادرة على التسلل إلى الأحياء السكنية الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية. إن الهجمات على البرلمانيين في ٢٤ آب/أغسطس وعلى ممثلي المجتمع الدولي ورئيس الصومال في المطار قبل أسبوع، دليل على ذلك.

إن المدنيين هم الضحايا الرئيسيين كل يوم للإرهابيين في الصومال. وفي الأشهر الأربعة الماضية، نقل ١ ٦٠٠ مدني إلى المستشفيات في مقديشو نتيجة القتال، ومنهم ٤٠٠ طفل دون سن الخامسة. إن انعدام الأمن يقوض أيضا جهود التعمير التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية ويضر بالتنمية الاقتصادية في البلد.

وتمتد أيضا قدرة حركة الشباب إلى خارج حدود الصومال وتشمل المنطقة بأسرها، كما تبين ذلك من الهجمتين الدمويتين في كمبالا في ١١ تموز/يوليه. وأخيرا، لا يزال انعدام الأمن في الصومال يشكل تربة خصبة للقرصنة ويهدد الممرات البحرية.

وفي هذا السياق، نرحب بالتزام القوات الأوغندية والبوروندية لبعثة الاتحاد الأفريقي، في الصومال الذي يتيح تأمين المرافق الأساسية الرئيسية في العاصمة والمؤسسات الانتقالية. ولا بد من أن يواصل المجتمع الدولي بأسره دعمها. ورغم إعلان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه زيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي إلى ٨ ٠٠٠ فرد، فإن المساعدة التي يمكن أن يقدمها مساهمون جدد ستكون مهمة بلا شك.

وتسهم فرنسا، من جانبها، بفعالية في جهود المجتمع الدولي في الصومال. وأذكر بأننا في عام ٢٠٠٩ دربنا ٥٠٠ جندي تابع للحكومة الاتحادية الانتقالية. ونعمل مع الاتحاد الأوروبي لتدريب ٢ ٠٠٠ جندي صومالي. وإضافة إلى ذلك، دربت فرنسا ٥ ٦٠٠ جندي تابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال السنوات الثلاث الماضية، واليوم، نقوم مع شركائنا الأوروبيين، بتمويل جنود القوة. ونسهم أيضا في عناصر الدعم اللوجستي الذي توفره الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأخيرا، تشارك فرنسا في عملية أطلنطا لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

ولا يمكن تقديم الدعم لقوات الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدون وضع استراتيجية حقيقية يجري تنسيقها مع العمل السياسي للحكومة الاتحادية الانتقالية. وللأمم المتحدة دور تضطلع به في هذا الشأن. إن دعم

بلدان المنطقة، من الناحية السياسية وفي الميدان، ضروري لتحقيق النجاح.

وانطلاقا من روح اتفاق جيبوتي، بذلت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الأشهر القليلة الماضية جهودا لتوسيع قاعدتها السياسية. والتقارب مع تنظيم أهل السنة والجماعة خطوة مهمة يجب توطيدها. ويجري العمل أيضا على صياغة دستور. غير أننا نتوقع المزيد من الحكومة الاتحادية الانتقالية. لقد قوضت الخلافات بين ممثلي المؤسسات الانتقالية عملهم وهي غير مقبولة. ولا بد من إظهار لفتات تجاه كل من وافقوا على نبذ العنف. وبالمثل، لا بد أن تجري الحكومة الاتحادية الانتقالية حواراً منتظماً مع منطقتي بونتلاند وصوماليلاند. أخيرا، وقبل أقل من عام على انتهاء الفترة الانتقالية، حان الوقت كي تبرهن الحكومة الاتحادية الانتقالية على أنها قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للشعب: الرعاية الصحية والتعليم والعدالة والأمن. وفي كل هذه المجالات، لا تزال الاحتياجات كبيرة.

وتساعد الأمم المتحدة حاليا جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي والوقت نفسه، يمكنها أن تتكيف كي تجعل عملها أكثر فعالية. وتقوم الأمم المتحدة حاليا في الصومال بأنشطة مختلفة وتكميلية – سياسية ولوجستية وإنسانية ومتعلقة بالتنمية – من خلال ٢٥ هيئة منفصلة. ونحن نؤيد تعزيز تكامل مختلف هذه الأعمال تحت السلطة المباشرة للممثل الخاص، حتى تكون أكثر اتساقا، كما اقترح الأمين العام. وسندرس بعناية المقترحات المحددة للأمين العام في هذا الشأن. إن تدابير التنسيق الأولية – بما في ذلك إنشاء فريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات يجمع بين الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ومدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – خطوة أولى، لكن لا بد أن تحقق أكثر من ذلك، لأن مصداقيتنا في خطر.

ونشجع أيضا إنشاء مكتب للأمم المتحدة في مقديشو، بأسرع ما يمكن وخاصة بمجرد أن تسمح الحالة الأمنية، بذلك لإظهار استمرارية عمل الأمم المتحدة وانخراطها في الصومال. وفي هذا الصدد، نشجع بقوة الممثل الخاص للأمين العام على مواصلة جهوده لكفالة تواجد الأمم المتحدة هذا في الصومال، كما طلب منه الأمين العام.

وفي ما يتعلق بالقرصنة، نتفق جميعا على أننا لا بد أن نوجد حلولا في البر، ولا بد أيضا أن نواصل عملنا في البحر. لقد مكنتنا المناقشة التي عقدت في ٢٥ آب/أغسطس (انظر S/PV.6374) من النظر في الخيارات التي اقترحها الأمين العام لمحاكمة وسجن القراصنة المقبوض عليهم. وينبغي أن تمكننا توصيات المستشار الخاص للأمين العام، السيد جاك لانغ، من التوصل إلى حل فعال ومنصف بالنسبة للدول في المنطقة وكذلك للدول المشاركة في البحر.

وستكون الأشهر القادمة حاسمة بالنسبة للصومال فيما تشارف الفترة الانتقالية على الانتهاء، لذلك أود أن أطمئن السيد ماهيغا إلى أنه سيحظى بدعم وثقة فرنسا بينما يؤدي المهمة المعقدة التي تعهد بها.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السفير أوغوستين ماهيغا، على المعلومات القيمة التي قدمها، ونرحب به في المجلس. كما نرحب بوزير خارجية كينيا، السيد موزيس ويتانغولا، والممثل الدائم للصومال، السفير علمي أحمد دوالي، اللذين استمعنا لهما باهتمام.

إن تعيين السفير ماهيغا الجدير بالترحيب، مؤخراً، ممثلا خاصا للأمين العام في الصومال ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال يتيح فرصة لتحسين نهج الأمم المتحدة تجاه الصومال وتدقيق الاستراتيجية التي يتعين اتباعها،

في ضوء التهديدات اليومية لأمن البلد والحاجة الماسة لحماية أرواح شعبه وظروف معيشته الأساسية.

ومن الواضح أن انعدام الاستقرار الذي طال أمده في الصومال يشكل حاليا تهديدا للسلام والأمن في المنطقة بأسرها. ونؤكد من جديد إدانتنا الشديدة لأعمال العنف التي وقعت في كمبالا في تموز/يوليه، والهجمات العشوائية المستمرة في الصومال التي تشنها المجموعات المتطرفة المتمردة، بما في ذلك الهجمات على منشآت الأمم المتحدة. ومن غير المقبول أن تكون وكالات مثل اليونيسيف أو برنامج الأغذية العالمي ضحية لهجمات مباشرة تهدف إلى إعاقة عملها.

ونؤكد مجددا امتناننا للبلدين المساهمين بقوات عسكرية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أوغندا وبوروندي، والتزامهما المستمر بالسلام. ومن الأساسي أن تقوم جميع البلدان المعنية بدعم عملية السلام وبالمشاركة بصورة إيجابية في السعي من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال والمنطقة ككل.

ونرحب بالقرار الذي اتخذته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي للتشجيع على نشر ٢ ٠٠٠ من الجنود لاستكمال قوام قوة البعثة، ونرحب كذلك بالدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة في ذلك المسعى. ونأمل أن توجد زيادة مستويات قوام قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ظروفا أمنية أفضل في مقديشو ستتيح انتشار تواجد الأمم المتحدة في الميدان بصورة آمنة، وفقا للنهج التدريجي الذي أيّده المجلس. ونشيد بالجهود المبذولة لتحقيق تكامل تواجد الأمم المتحدة في الصومال باعتباره عنصرا أساسيا لاتباع نهج منسق ومتسق لمعالجة مشاكل البلاد.

أما بخصوص العملية السياسية، فإن وفد بلدي يردد دعوة الأمين العام إلى حل المشاكل السياسية، والمشاكل المتعلقة بالتعمير التي تواجهها الحكومة الاتحادية الانتقالية والتعجيل في اعتماد الدستور قبل انتهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. فلا مفر من الوحدة السياسية للحكومة لكفالة أمن سلطاتها وتعزيز مصداقيتها ومشروعيتها داخل البلاد وفي الخارج. ومن المهم بالقدر نفسه الاستفادة من التقدم المحرز في تعزيز قطاع الأمن، بما في ذلك من خلال إقامة الهياكل العسكرية وهياكل الشرطة.

ونقر بالدعم الذي تقدمه أوغندا وجيبوتي وإثيوبيا في تدريب الضباط، ونؤكد على أهمية ضمان تركيز دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي على تعزيز المؤسسات في الصومال وفقا لأولوياته.

وتشجب المكسيك تصعيد العنف من قبل الجماعات المتمردة، الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على المدنيين الصوماليين، لا سيما أكثر الفئات ضعفا، مثل النساء والأطفال واللاجئين. ونكرر تأكيد ندائنا لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان على نحو كامل، وندعو الأطراف إلى وقف هجماتها فورا، وتفادي الحالات التي تؤثر تأثيرا عشوائيا على السكان المدنيين، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى السكان وإيصالها إليهم. وفضلا عن ذلك، ونظرا لاستمرار تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في الصراع، ندعو جميع الأطراف إلى تسريح جميع الأطفال المتبقين في صفوفها ونذكّر بأنه من حقهم الحصول على حماية خاصة عملا بأحكام ومبادئ القانون الدولي. ونؤيد القرار الذي اتخذه الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد للتحقيق في تواجد أطفال في صفوف القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، ونرى أنه من الضروري قيام الأمم المتحدة بمساعدة السلطات الحكومية في وضع خطة عمل لتسريح الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وننتظر بفارغ الصبر التقرير الذي يقوم الأمين العام بإعداده بشأن هذه المسألة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ونظرا للعنف العشوائي في الصومال، فإنه من الضروري أن نذكّر مرتكبيه الرئيسيين بالمسؤولية الجنائية الدولية التي قد يتحملونها عن هذه الأعمال التي نشهد مثلها يوميا في ذلك البلد.

وفي إطار اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، يؤكد وفد بلدي مجددا إيمانه بأن حظر الأسلحة ونظام الجزاءات المحددة الأهداف، عندما يستعملان بصورة متسقة وتدريجية، أداتان قيمتان لصالح عملية السلام ككل من خلال التعاون التام للمجتمع الدولي. ونرحب بالتقارير التي تلقيناها من أعضاء المنظمة عملا بالقرارين ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وكذلك التزامها بعمل اللجنة، نظرا للعلاقة الحساسة بين عملها وأنشطة المساعدة الإنسانية في البلد.

وأخيرا، نحن على ثقة بأن الاجتماع الرفيع المستوى القادم بشأن الصومال، الذي سيعقده الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر، سيكون فرصة هامة للتأكيد مجددا على التزام المنظمة بالسلام والأمن في الصومال، مع مراعاة الملاحظات الهامة التي أشار إليها هنا وزير خارجية كينيا. إن الحل يكمن في الصومال نفسه، وبدعم المجتمع الدولي الذي يتطلب نهجا متسقا ورؤية استراتيجية وطويلة الأجل.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور حقا أن أرحب بالسفير ماهيغا في مجلس الأمن وأن أستمع إلى إحاطته الإعلامية الافتتاحية بصفته الممثل الخاص للأمين العام في الصومال. وأود أن أهنئه على تعيينه وأتمنى له النجاح في مهمته الجديدة. ونغتنم هذه الفرصة لنقدم له دعمنا الكامل.

وأرحب أيضا بوزير خارجية كينيا، الذي لم تكن مداخلته صريحة جدا فحسب، بل مثيرة جدا. وأشكر الممثل الدائم للصومال على بيانه الواضح جدا.

إن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم ترسم مرة أخرى صورة متناقضة للصومال. إنها صورة من الأمل والمخاوف. فمن الناحية الإيجابية، نلاحظ بارتياح أنه، وبالرغم من التوترات داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية، كان هناك زخم كبير نشأ، من جملة أمور، عن الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كمبالا، وتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام، والإحاطتين الإعلاميتين المشتركتين اللتين قدمهما قبل ثلاثة أيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة.

إن تشكيل حكومة جديدة من قبل رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي، التي تضم أعضاء من تنظيم أهل السنة والجماعة، تثبت قدرة الحكومة على مراعاة المصالح الأخرى. ونعتقد أنه يمكن استخدام الزخم استخداما مناسبا لحشد المزيد من العمل في الميدان، مما سيعود بالنفع على شعب الصومال.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره، ليس هناك سبيل لإدامة السلام في الصومال إذا ما استمرت التقلبات وانعدام الأمن بين المتمردين وقوات الحكومة في التأثير تأثيرا سلبيا على السكان المدنيين في مقديشو. لقد كان الهجوم الإرهابي على فندق مني خلال شهر رمضان، والذي خلف أكثر من سبعين قتيلا، عملا جبانا وشنيعا. ونشجب كلا من الهجوم ومرتكبيه. ونعتقد أنه عندما تلتزم جميع الأطراف بالسلام وتتخذ خطوات عملية لتعزيزه، سيكون التغيير المنشود في البلاد مستداما. وفي ذلك الصدد، ترحب نيجيريا بتوصيات

الأمين العام وتعتقد أنه، إذا نفذت هذه التوصيات، فسيكون لها كبير الأثر على الصومال. وتقع المسؤولية عن إحراز التقدم وتحقيق النتائج في الصومال على عاتق أصحاب المصلحة الرئيسيين كافة، بما في ذلك الشعب الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومجلس الأمن وجميع الشركاء المعنيين.

وفيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي، فقد تضمنت الإحاطة الإعلامية إشارة واضحة إلى أن البعثة تسير في الطريق الصحيح وأن استراتيجياتها الحالية تفيد، بقدر كبير، في التصدي للتحديات في الصومال. ولولا وجود البعثة، لكان من الصعب حقا تصور الحالة في الصومال. وبالنظر إلى الدور الجدير بالثناء الذي تقوم به البعثة، ينبغي بذل جهود متضافرة لتقديم الدعم الذي يتناسب مع الولايات التنفيذية. وسيكون نشر القوات بدون منحها الدعم اللازم وصفة للفشل، خاصة عندما يكون ذلك الدعم متاحا. ومن ثم، فإن الوقت قد حان لإعادة التفكير في استراتيجيتنا الخاصة بالدعم.

ونريد التشديد على ضرورة أن تحصل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي على نفس معدلات البدلات التي يحصل عليها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، ينبغي التبكير برد أموال البلدان المساهمة بقوات نظير المعدات المملوكة لوحداتها. فهذه البلدان تقدم تضحيات هائلة لنشر قواتها ومعداتها في بيئة صعبة. وينبغي للمجلس إيجاد سبل لتشجيع البلدان، مثل غينيا وجيبوتي، التي تعتزم نشر قوات. وفي هذا الصدد، نناشد بقوة المانحين الذين فرضوا محاذير تحول دون استخدام مساهماتهم في أي نفقات ذات صلة بالعنصر العسكري في البعثة رفع تلك المحاذير ليتسنى الإفراج عن الموارد لرد تكاليف المساهمين بقوات في البعثة. ونرحب على وجه الخصوص بتوصية الأمين العام بأنه للتغلب على الفجوة من حيث الموارد، فإن مجموعة عناصر الدعم المقدمة للبعثة ينبغي أن تكون مطابقة للدعم المقدم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نؤيد توصيته بكفالة المساواة بين معدلات رد التكاليف إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وأفراد الوحدات التابعة للأمم المتحدة.

وتؤكد نيجيريا مجددا على دعمها للحكومة الاتحادية الانتقالية وترحب بالتقدم الذي أحرزته على الرغم من الصعوبات والنزاعات الداخلية التي تواجهها. والحكومة بحاجة إلى دعم واسع وشامل لتنفيذ المهام الرئيسية للمرحلة الانتقالية ومكافحة القرصنة والتمرد وإجراء حوار سياسي وتحقيق المصالحة الوطنية ولبسط سلطتها داخل البلد، بدءا بمقديشو. كما أنها بحاجة إلى الدعم لإجراء حوار حقيقي ومشاورات مستديمة. وبدون تقديم دعم كاف، لن تتمكن الحكومة من تنفيذ جدول الأعمال الانتقالي، في حين سيتجرأ المتطرفون على مواصلة شن هجماتهم على كل من الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي.

إن الهجومين البشعين اللذين نفذهما عناصر من حركة الشباب في ١١ تموز/يوليه في كمبالا يمثلان تذكرة مؤلمة بمدى سهولة امتداد الحالة في الصومال إلى المنطقة بأسرها، بما لذلك من عواقب وخيمة. وهذه الحالة تستلزم تقديم دعم متضافر وهادف للحكومة الاتحادية الانتقالية. وسيكون من بين الجوانب الأساسية لهذا الدعم تحقيق استقرار البيئة الأمنية بتعزيز تدريب وتجهيز ومؤازرة قوة الشرطة وقوات الأمن الوطنية الصومالية. ولن يتسنى القيام بذلك إذا لم تبذل جهود لتعبئة الموارد لمساعدة الصومال. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2010/447)، فإن الأمم المتحدة ليست لديها الموارد لصرف رواتب كافية لرجال الشرطة وموظفي الخدمة المدنية أو لرد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي. ومن نافلة القول إن نضيف أن الصومال يجب أن يتمكن من الاستفادة من خبرة وكفاءة منظومة متكاملة تابعة للأمم المتحدة في مواصلة

التحديات. ومن ثم، فإننا نشدد على ضرورة تحقيق تكامل منظومة الأمم المتحدة في الصومال.

ونيجيريا ترحب بالشراكة القوية والمستمرة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال. بل إننا مدينون بالعرفان للرجال والنساء البواسل في القوات العسكرية لأوغندا وبوروندي لجهودهم والتزامهم بقضية تحقيق السلام في الصومال. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للإشادة بتفاني العاملين في مجال المعونات والمجال الإنساني على الصعيد الدولي في ذلك البلد.

السيد سلام (لبنان): بداية، نرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة ونتمنى له النجاح في مهامه تحقيقا للسلام والاستقرار في الصومال. كما نرحب بمشاركة وزير خارجية كينيا ونشكره على مداخلته القيمة ونشير إلى أهمية كلمة الممثل الدائم للصومال.

يدعم لبنان عملية جيبوتي للسلام ويشدد على أهمية إعداد نهج شامل حيال الحالة في الصومال لا يشمل الحالة الأمنية فحسب، وإنما أيضا التنمية الاقتصادية ودعم بناء المؤسسات الصومالية.

ويدين لبنان أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، لا سيما أنها تشكل خطرا على الملاحة والتجارة الدولية وتعوق وصول المساعدات الإنسانية. ويؤكد لبنان أن معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة تعيدنا إلى الداخل الصومالي حيث أنها تتطلب دعم بناء مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية وخاصة قواتها النظامية والمساعدة على تأمين فرص العمل للصوماليين.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام (S/2010/447) ويهمنا التركيز على النقاط التالية. بالنسبة للعملية السياسية، إننا نثني على تقدم عمل مؤسسات الحكومة الصومالية في بعض المجالات بالرغم من قدراتها المحدودة، بما في ذلك العمل على وضع أول مشروع للدستور بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. إلا أننا ندعو هذه الحكومة إلى تخطي التوترات في صفوفها، والمضي في تنفيذ التزاماتها والمهام الانتقالية الرئيسية، وتحسين الأداء في تقديم الخدمات لشعبها.

بالنسبة للأمن، نعرب عن القلق الشديد إزاء أعمال العنف جراء هجمات الميليشيات المناوئة للحكومة مما أدى إلى مقتل العديد من الأبرياء. وهذه التراعات تؤكد على أهمية تجهيز ودعم القوات النظامية الصومالية بشكل سريع للعمل على بسط سلطة الحكومة وإدماج أولئك الذين يفرون من الجماعات المتمردة. وندعو الجهات المانحة إلى تعزيز بناء الأجهزة الأمنية الصومالية والمساعدة في دفع رواتبها، وهو ما يتفق معه الأمين العام في تقريره، بما في ذلك من أجل مكافحة مخاطر التطرف، لا سيما ما تمثله حركة الشباب من خطر على المسلمين قبل غيرهم في الصومال، كما في محيطه الإقليمي وربما حتى أبعد من هذا المحيط المباشر.

بالنسبة للحالة الإنسانية، نعرب عن قلقنا الشديد حيال الأدلة على تجنيد الأطفال من قبل جميع الأطراف، وحيال التقارير حول الطرد القسري للمشردين داخليا في الصومال وارتفاع معدل الضعف الجنسي تجاههم لا سيما في صوماليلاند. وندين التهديدات المتكررة للصحفيين. كما ندين تعرض المتمردين للعاملين في المجال الإنساني وللمعونة الإنسانية. وفي هذا الإطار، نأسف لعدم تقديم برنامج الأغذية العالمي المعونة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب المتمردة، مما يؤدي إلى شعور سكان تلك المناطق بالتهميش ويعكس صورة تسييس، ولو عن غير قصد، للعمل الإنساني.

بالنسبة للتواجد الدولي في الصومال، إننا نشدد على ضرورة زيادة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في الصومال. كما نؤيد التعجيل بتنفيذ المرحلة الثانية من النهج التدريجي لتعزيز وجود الأمم المتحدة، وذلك لتوجيه رسالة دعم من مجلس الأمن لعملية جيبوتي للسلام.

وفي غياب قوة سلام دولية، فإننا ندعو الجهات المانحة إلى تعزيز دعمها ومساهمتها في تسديد تكاليف بعثة الاتحاد الأفريقي ونثني على مساهمة الاتحاد الأفريقي، وتحديدا أوغندا وبوروندي، في إحلال سلام دائم في الصومال. كما نثني على إبداء الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لتيسير نشر الألفي الجندي الإضافيين الذين قرر الاتحاد الأفريقي زيادتهم في بعثته في الصومال.

دأب مجلس الأمن على الدعوة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والاستفادة من ميزاتها التفاضلية، لا سيما من جهة فهمها العميق للنزاعات الواقعة في أقاليمها وحيازتها للخبرات المحلية. وها هو الاتحاد الأفريقي اليوم، ومن خلفه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يدعو إلى التخطيط لمراحل جديدة في عملية تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي ولزيادة كبيرة في قوامها بهدف نشرها في جميع أنحاء الصومال. وبالتالي، أليس حريا بنا أن نستجيب لمقترحات الاتحاد الأفريقي؟ أو ليس علينا كذلك أن نتفق مع اقتناع الأمين العام في تقريره بوجوب أن تكون مجموعة عناصر الدعم المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي مطابقة لعناصر الدعم المقدمة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن يتخذ إجراء سريع لضمان المساواة في مخصصات أفراد الوحدات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي وأفراد الوحدات التابعة للأمم المتحدة؟

نحن على ثقة بأن كلفة الاستثمار حاليا في أمن واستقرار الصومال، عبر عملية جيبوتي للسلام، وفي المؤسسات الاتحادية الانتقالية، تبقى أقل بكثير من مخاطر التعامل مع صومال تسوده الفوضى الكاملة ودون حكومة فاعلة، ناهيكم عن الكلفة البشرية التي لا تعوض.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير ماهيغا، على بيانه الشامل أمام المجلس هذا الصباح وأهنئه بمناسبة تعيينه. وأشكره أيضا على الجرأة والطاقة اللتين تحلى بهما منذ توليه مهام منصبه. وإن أوغندا تعد بتقديم دعمها غير المشروط له.

أود كذلك أن أرحب بوزير خارجية كينيا، السيد وتنغولا، وأن أشكره على بيانه الوثيق الصلة بالواقع الفعلي حول الحالة في الصومال. ولا يفوتني أن أشكر الممثل الدائم للصومال على بيانه المفيد.

أؤيد تأييدا تاما وجهات نظر وزير خارجية كينيا والممثل الدائم لنيجيريا الداعية إلى المساواة في معاملة حفظة السلام في الصومال بالمقارنة بحفظة السلام في الأماكن الأخرى من العالم. والواقع أن حفظة السلام في الصومال، الذين يواجهون أقسى الظروف، ينتهي بهم الأمر بالحصول على أقل رعاية ممكنة ويعاملهم المجتمع الدولي معاملة سيئة. وبالتالي يلزمنا أن نفعل أكثر مما نفعله الآن.

تؤكد أوغندا من جديد دعمها لعملية سلام جيبوتي، لا سيما وأنها تمثل أفضل فرصة للسلام الدائم في الصومال. ونثني على الجهود التي بذلتها الحكومة الاتحادية الانتقالية للدفع بالعملية السياسية قدما في ذلك البلد. ونعرب عن استحساننا لالتزامها المستمر بفتح قنوات الاتصال مع جماعات المعارضة وجهودها المتواصلة في السعي إلى السلام الدائم. لذلك نهيب بجميع الأطراف في الصومال أن تنخرط في العملية السياسية.

الحالة الأمنية في الصومال تظل متقلبة. وأثناء شهر رمضان المبارك، وبدلا من التقيد بتعاليم الإسلام – التي

تدعو، من بين ما تدعو إليه، إلى السلام والسخاء أثناء فترة الصيام – شنت حركة الشباب الصومالية وجماعات متطرفة أخرى هجمات استهدفت الإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك قامت الحركة، كالعهد بها، بتنفيذ تلك الهجمات داخل الأماكن والمرافق المكتظة بالسكان مثل الأسواق والمستشفيات. إن حركة الشباب تمسك بخناق الشعب الصومالي رهينة لآرائها المتطرفة وتعيق إيصال الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين وتنتهك انتهاكا سافرا حقوق الإنسان.

إن الهجمات الأخيرة على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي) واستخدام المرافق المدنية لشن تلك الهجمات أسفرت عن عشرات القتلى وإصابة كثيرين آخرين بجراح. وبالتالي فإن حركة الشباب والموالين لها وأنصارها يتحملون وحدهم المسؤولية عن استمرار العذاب والموت في صفوف الشعب الصومالي وحفظة السلام التابعين لنا.

إن شن جماعات المعارضة المسلحة الهجمات الأخيرة لدليل واضح على أنها ما زالت تتلقى الدعم بشتى الأشكال من متبنيها. وبالإضافة إلى ذلك يساورنا القلق من الأعداد الكبيرة من المقاتلين الأجانب الذين يدخلون البلد. وإن أنشطة وأساليب حركة الشباب تتطابق بصورة متزايدة مع أنشطة وأساليب تنظيم القاعدة من حيث طابعها وأهدافها. لذلك تقوم حاجة ماسة إلى تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تتعامل مع الجماعات التي تخل بالأمن والجماعات الإرهابية.

لقد أدى استمرار الصراع وتدهور الأمن إلى تدهور الحالة الإنسانية وزيادة أعداد المشردين، وأثّرا سلبا على إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية في البلد. وإننا نثني على الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل في الصومال في هذه الظروف الشديدة الصعوبة، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده وأن يزيد من دعمه لتلك الوكالات.

المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن والاستقرار في الصومال تكمن في نهاية المطاف في يد الحكومة الاتحادية الانتقالية والشعب الصومالي. لكن هذا في غياب مؤسسات الدولة العاملة بطريقة فعالة سيظل تحديا كبيرا. وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم بناء مؤسسات الدولة في الصومال، لا سيما في قطاعي الأمن والعدالة. وإن مساعدة الحكومة على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة سيحسن سلطتها وشرعيتها.

إذا ما افتقرت الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى وحدة المقصد فإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للشعب الصومالي ستذهب سدى. لذلك نهيب بالحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الانتقالية الأخرى أن تهيئ بيئة من الوئام للعمل من أجل تجاوز التحديات التي يواجهها البلد. وإننا نحيي السفير ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده للنهوض بالالتحام والتفاهم داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية. وينبغي لعمل الممثل الخاص أن يساعد على صقل التماسك داخل وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حتى تتمكن من التركيز على الأعمال والإجراءات المبسطة.

في اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي الأخير، المعقود في كمبالا، أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد التزامهم بدعم شعب الصومال في سعيه إلى السلام والاستقرار. لذلك نهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في سعيها إلى الوفاء بولايتها بفعالية. وثمة الآن فرصة في الصومال لإرساء أساس السلم والاستقرار، لا يسعنا أن نفوتها.

أخيراً، نرحب بقيام الأمين العام بعقد مؤتمر قمة مصغر بشأن الصومال في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أي حقيقة في الأسبوع المقبل. ونتوقع من مؤتمر القمة هذا أن يساعد على زيادة تعبئة المجتمع الدولي لدعم الجهود والأعمال الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الصومال.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام على عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2010/447). ويسعدنا أن نرحب بأوغستين ماهيغا في منصبه الجديد، ونتمنى له النجاح، ونعد بدعمنا له. ولقد استمعنا بعناية واهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما وزير خارجية كينيا وممثل الصومال.

على العموم، نتشاطر التقييمات المعروضة في تقرير الأمين العام. ويقلقنا اندلاع أعمال العنف الأخيرة في مقديشو التي فاقمت من الحالة غير المستقرة أصلاً في البلد. فالمتطرفون لم يتخلوا عن محاولات الهجوم على مواقع قوات الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الأمر الذي يعرقل في الحقيقة الأعمال التي تقوم بها الحكومة الاتحادية الانتقالية لإقامة قيادة فعالة في البلد. ونتيجة لذلك، يظل السكان المدنيون وأفراد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية عرضة للخطر، مما يسبب شواغل خطيرة ويعمّق الأزمة الإنسانية في الصومال. وفي ظل هذه الظروف، من المهم جداً وضع حد للدعم الخارجي الذي تتلقاه قوات المتطرفين في الصومال، ولا سيما من خلال الامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن.

ونحن نشارك في المناشدة التي وجّهها الأمين العام إلى المجتمع الدولي لتعزيز جهوده بغية مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية، ولا سيما في مجال الأمن. وليس ثمة أدنى شك أنه في ظل هذه الظروف، من المهم بشكل خاص كفالة وحدة وتضامن الهيئات الاتحادية الانتقالية القادرة على كسب ثقة الصوماليين. وتحتاج الحكومة إلى مواصلة عملها لتوسيع نطاق قاعدتها الاجتماعية.

إن العامل الوحيد الموثوق به الذي يحقق الاستقرار في البلد اليوم هو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومن المهم كفالة أن يكتمل عدد موظفيها، ويتوفر الدعم اللوجستي الذي تقتضيه في أسرع وقت ممكن. ونحيط علماً بالاقتراحات ذات الصلة التي تقدمت بها الأمانة العامة والتي تتطلب بعض التطوير. ونعتقد أن النهج التدريجي لتوسيع نطاق تواجد الأمم المتحدة في البلد لديه ما يبرره وينبغي أن يستمر تنفيذه بالاعتماد على الزخم الذي تحظى به الحالة العسكرية والسياسية. ونحن نؤيد الرغبة في الإبقاء على علاقات أوثق بين وكالات الأمم المتحدة، والحكومة الاتحادية الانتقالية والأطراف الصومالية الرئيسية الأخرى. ومن المهم تعزيز العمل التنسيقي بين وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع برامج وعمليات مشتركة.

ولا تزال مشكلة القرصنة ملحة، وأي حل بعيد الأمد سيعتمد على احتمالات التقدم في العملية السياسية وإعادة بناء الصومال. وبديهي أن أحد الأسباب الهامة لعدم كفاية فعالية الجهود الدولية لمكافحة القرصنة يكمن في الآلية الحالية البعيدة عن الكمال لإخضاع القراصنة للمساءلة. ويجب علينا أن ننشئ الهيئات القضائية الضرورية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. ومع ذلك، إن البحث عن فرص إضافية لمكافحة القرصنة ينبغي القيام به وفقاً لخطوط أخرى. ونعتقد بشكل خاص أن إجراء محاكمات فعالة لزعماء صناعة القرصنة من شأنه أن يلقى المساعدة عبر وضعه أسماؤهم في قوائم جزاءات المجلس.

وسوف تواصل روسيا دعم جهود الرئيس الصومالي والحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق السلام والمصالحة

الوطنية المستدامين في البلد، على أساس اتفاق جيبوتي، وذلك لصالح تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، على عرض تقرير الأمين العام (S/2010/447) وإحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح.

كذلك، نود أن نرحب بمعالي السيد موزيس وتنغولا، وزير الخارجية في جمهورية كينيا. إضافة إلى ذلك، نود أن نشكر سفير الصومال على بيانه.

إن البوسنة والهرسك تدين بأشد العبارات المكنة الهجمات الانتحارية الأخيرة في الصومال، وتعرب عن تعازيها لأسر الضحايا. ونعرب كذلك مرة أخرى عن تعازينا لأسر ضحايا الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا في كمبالا في ١١ تموز/يوليه. فتلك الحوادث المأساوية تذكّرنا من جديد بهشاشة الحالة الأمنية في الصومال، التي تظل مبعث قلق كبير لنا، وبتأثيرها على المنطقة بنطاقها الأوسع.

وتؤكد البوسنة والهرسك مجدداً دعمها الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية وعملية جيبوتي للسلام، باعتبارهما الإطار الوحيد المشروع والقابل للبقاء لتحقيق السلام الدائم في الصومال. وفيما تقترب الفترة الانتقالية من نهايتها، من المهم أن تُظهر جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية ذات الصلة في البلد التزامها الكامل بتنفيذ المهام الانتقالية الرئيسية عن طريق الوحدة بينها. وهذا التحدي يقتضي التفاني الجاد من المؤسسات الصومالية لكفالة ألاّ تطول الفترة الانتقالية، بغية تبرير ثقة وجهود الشعب الصومالي والمجتمع الدولي.

ونناشد الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تكثف جهودها، ولا سيما في مجالات المصالحة السياسية والتوعية، وعملية صياغة الدستور، والأمن، والاستقرار وإيصال الخدمات، ونحث كل الجماعات غير المشاركة في عملية جيبوتي للسلام على الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن. ولقد أظهر المجتمع الدولي تفانيه لمساعدة الشعب الصومالي على تحقيق السلم والأمن الدائمين في البلد. ونعرب عن أملنا في أن تستمر هذه الجهود، ونؤكد من جديد مناشدتنا المجتمع الدولي وشركاء الصومال أن يوفروا للحكومة الاتحادية الانتقالية الدعم العسكري والمالي العاجل، فضلاً عن الموارد اللازمة الأخرى.

وتظل البوسنة والهرسك تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في البلد. وعلى الرغم من أن فصل الأمطار قد حسّن حالة الأمن الغذائي، ما زال عدد كبير من السكان يعتمدون على المساعدة الغذائية. والمؤسف أن إيصال هذه المساعدة المطلوبة لا يزال دونه عقبات في بعض أنحاء البلد.

ونشعر بقلق عميق إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع، فضلاً عن التقارير التي تتناول حالات قتل الأطفال أو إصابتهم بجروح. لذلك نحث جميع الأطراف في الصراع على الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بغية حماية السكان المدنيين.

ومرة أخرى، تود البوسنة والهرسك أن تشيد بالاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على بذل الجهود الدؤوبة لتحقيق حالة من الاستقرار في الصومال، على الرغم من البيئة الصعبة للغاية التي تعمل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في ظلها. لذلك نناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي بغرض تنفيذ ولايته تنفيذاً كاملاً. ونرحب بجهود اللجنة الأمنية المشتركة لتنسيق المبادرات الإنمائية لقطاع الأمن. وإن تعزيز عمليات قوة الشرطة الصومالية وقوات الأمن الوطنية حيوي لتحقيق السلام والاستقرار في

الصومال. لذلك، نود أن نشدد على أن التعاون والمساعدة من المجتمع الدولي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية هامان، وأنه ينبغي استعمال كل الموارد لتهيئة الظروف السياسية والأمنية اللازمة للنجاح في إنجاز الفترة الانتقالية بحلول عام ٢٠١١.

وتعترف البوسنة والهرسك بأهمية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبجهوده لتوفير حزمة الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن العمل الجاد الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة القطري، وجميع المنظمات الإنسانية الأخرى.

أخيراً، بالنسبة إلى مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال، نتشاطر الرأي بأن القرصنة تشكل تهديداً للسلم والأمن، ليس في المنطقة فحسب، وإنما على الصعيد العالمي. ونؤكد من جديد موقفنا بأن الحل البعيد المدى لن يتحقق إلاّ من خلال مكافحة الأسباب الجذرية للقرصنة عن طريق استعادة الاستقرار وسيادة القانون في الصومال.

السيد لي بودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد المناقشة العلنية اليوم لبحث مسألة الصومال. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير ماهيغا، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكر وزير خارجية كينيا والممثل الدائم للصومال على حضورهما وبيانيهما.

ما انفك المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة يعمل على إيجاد حل في الصومال. إن الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال مصممة على التصدي للهجمات التي تشنها قوات المعارضة المسلحة. والجهود جارية على قدم وساق لتجهيز قوات الأمن الصومالية وتدريبها. وقد تعززت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التعاون الدولي لمكافحة القرصنة في الساحل الصومالي يحرز تقدما.

غير أن الحالة الأمنية في الصومال لم تظهر أي إشارة واضحة على التحسن. لقد ازدادت حدة الأزمة الإنسانية، ولا تزال القرصنة ماضية بلا هوادة. إن مسألة الصومال لا تزال تشكل تحديا خطيرا للسلم والأمن في القرن الأفريقي وفي العالم أجمع.

إن حل الخلافات السياسية الداخلية وإقامة حكومة مركزية فعّالة شرطان مسبقان هامان لتمكين المجتمع الدولي من القيام بدور فعال. وكما يلاحظ في تقرير الأمين العام (S/2010/447)، فأن الحكومة الاتحادية الانتقالية تمر بمرحلة حرجة جدا. وهذه حالة لا بد من تصويبها بسرعة. وتؤيد الصين اتفاق سلام جيبوتي. ونأمل أن تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية على حل مشاكلها الداخلية، وتعزيز دورها بوصفها مركز جذب لمختلف القوى السياسية في الصومال. ويحدونا وطيد الأمل في أن تضع سائر الفصائل السياسية في الصومال مصالح بلدها وشعبها فوق جميع الاعتبارات الأخرى، وأن تنضم إلى عمليتي المصالحة السياسية والتفاوض.

ونهيب بالأطراف ذات الصلة كافة، بما فيها بلدان المنطقة، احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية لكي تيسر وتعجل إحراز التقدم الموضوعي في عملية المصالحة السياسية في الصومال.

وندين الهجمات التي تُشن على الحكومة الاتحادية الانتقالية وعلى الشعب الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونرحب بإسهامات قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتحسين الحالة الأمنية في الصومال. وفي الوقت الراهن، تواجه قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نقصا شديدا في الأموال. لذلك نناشد المجتمع الدولي العمل بنشاط على تقديم

المساعدة. وتؤيد الصين وزع عمليات لحفظ السلام الأمم المتحدة في الصومال عندما تصبح الظروف مهيأة لذلك.

أظهر مؤتمر اسطنبول بشأن الصومال الذي عقد مؤخرا قدرا كبيرا من تفهم المجتمع الدولي لشدة صعوبة المسألة الصومالية. ومن الجدير بالثناء حقا إسهامات الاتحاد الأفريقي وجهوده الدؤوبة الرامية إلى إيجاد حل للمشكلة. ونهيب بالأمم المتحدة زيادة تعبئة الموارد من خلال مختلف القنوات، وتقديم المزيد من المساعدة العملية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونأمل أن تفي البلدان بالتزاماتها بتقديم المساعدة للصومال، وأن تقدمها في أوانها.

إن عقدين من الحرب والاضطرابات في الصومال قوضا بشدة قضية السلم في أفريقيا. ويتعين على المجتمع الدولي القيام على جناح السرعة بعمل فعال وفي وقت مبكر لحل مسألة الصومال بصورة تدريجية. وفي ذلك الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يتحلى بحس أقوى بالمسؤولية وأهمية المقصد.

لقد أعلن الاتحاد الأفريقي سنة ٢٠١٠ عام السلم والأمن في أفريقيا. وتعمل البلدان الأفريقية دون كلل لحل جميع المسائل الساخنة في أفريقيا، وتُبقي على جذوة الأمل ومؤداها أن المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، سوف يقوم بدور رئيسي في إيجاد حل للصومال. وأكرر هنا أن الصين، في سبيل إحلال السلم في أفريقيا، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في إيجاد حل في الصومال. كذلك فإن الصين مستعدة للتعاون بهمة مع الأمم المتحدة ومع جميع الأطراف المعنية بشأن هذه المسألة.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أتوجه بالشكر للسفير ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2010/447) عن آخر التطورات التي حدثت في الصومال في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان. واسمحوا لي أيضا أن أرحب في المجلس بالأونرابل وزير خارجية كينيا، معالي السيد موزس ويتانغولا وأن أشكره على بيانه المُثري والمفيد جدا.

إن العديد من الجلسات التي عقدها مجلس الأمن بشأن مسألة الصومال وغير ذلك من المبادرات التي اتخذت في هذا المجال، وبخاصة مؤتمر اسطنبول، تظهر وعي المجتمع الدولي المستمر بالمشكلة الصومالية. وبصورة مماثلة، يؤيد وفدي عقد مؤتمر قمة مصغر هذا الشهر موجه نحو زيادة مشاركة الأمم المتحدة في عملية تثبيت الاستقرار في الصومال. ويعتقد وفدي أن هناك خيارات جديدة اقترحها الأمين العام لتوفير أساس سليم للمناقشات بشأن حل منسق ودائم لهذه الأزمة.

وتنعقد هذه الجلسة في الوقت الذي أصبح فيه الصومال مسرحا لأعمال عنف أدت، للأسف، إلى خسائر فادحة في الأرواح، بما في ذلك، مرة أخرى، في صفوف جنود قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويذكرنا هذا التصعيد في أعمال العنف بتردي الحالة الأمنية في بلد واجه تحديات عديدة لسنوات كثيرة.

وكما شدد بلدي في الجلسات السابقة التي انعقدت بشأن نفس الموضوع، فإن حل الأزمة في الصومال يتطلب نهجا ثلاثي الأبعاد: البعد الأمني والبعد المؤسسي والبعد الإنساني. ولا يزال تحسين الحالة الأمنية مرتبطا بتعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية. ولئن كان من الصحيح أن مستويات القوة قد زادت بدرجة كبيرة، إذ بلغ قوامها ٠٠٠ ٨ جندي وهذا متضمن في الولاية، من الضروري جدا أن تحظى القوات بالوسائل المالية والوسائل اللوجستية الإضافية التي ستمكنها

من مواجهة الهجمات العسكرية المتكررة التي تنظمها حركات التمرد.

إن هذه المساعدة سوف تعزز أيضا سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وفوق ذلك كله، في وقت تشن فيه المليشيات الإسلامية هجماتها، كما تجلى ذلك في الهجوم المزدوج الذي وقع في كمبالا في ١١ تموز/يوليه، وفي التقدم الجاري لحركة الشباب نحو مقديشو. وفي هذا السياق، نرحب بالدعم اللوجستي المقدم حتى الآن من الأمم المتحدة الذي أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز القدرات العملياتية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونرحب أيضا بالدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لتدريب ٢ ٠٠٠ جندي من القوات المسلحة الصومالية.

وعلاوة على ذلك، نؤيد توصية الأمين العام بأن يتماشى عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع عدد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وما أن يُتخذ هذا التدبير سيسهم في تعزيز التحفيز في صفوف القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مسرح العمليات.

وهذه فرصة أيضا للإشادة بأوغندا وبوروندي لالتزامهما باستعادة السلام والاستقرار في الصومال بتضحية بشرية ومادية هائلة جديرة بالتنويه. والشيء نفسه ينطبق على بلدان أخرى، بما فيها جمهورية غينيا التي أعلنت عن المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن تداول الأسلحة غير المشروع يذكي أيضا انعدام الأمن في الصومال. وفي ذلك السياق، يشدد وفدي على ضرورة كفالة التنفيذ الفعال للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

إن الاستقرار المؤسسي في الصومال سيقتضي تعزيز سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد نداء الأمين العام للمجتمع الدولي بتقديم المساعدة العسكرية والمالية اللازمة لتعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وتحض حكومتي الحكومة الاتحادية الانتقالية على السعي إلى المصالحة الوطنية وفقا لاتفاق جيبوتي الذي يمثل الأساس السياسي لحل الأزمة الصومالية.

إن إشراك ثلاثة أعضاء من تنظيم أهل السنة والجماعة في الحكومة في أعقاب إعادة التنظيم الأخير للحكومة، والتقدم المحرز في صياغة دستور جديد خطوتان هامتان صوب الانتهاء من المرحلة الانتقالية. ومن أجل الاستفادة من هذا التقدم، يدعو وفدي أعضاء الحكومة إلى تنحية خلافاتهم جانبا وإعلاء مصالح بلدهم.

وتظل الحالة الإنسانية بدورها مصدر قلق كبير. ويقع على عاتقنا واجب أخلاقي يتمثل في تعزيز وإدامة جهود وتعاون العاملين في الحقل الإنساني في الميدان، وأن نكفل نقل المعونات الغذائية على نحو آمن إلى وجهتها النهائية.

ومن شأن مراعاة المجتمع الدولي للحالة العامة في ذلك البلد، أي المشاكل الأمنية في البر والقرصنة قبالة السواحل الصومالية، أن تسهم في إرساء سلام دائم، ليس في الصومال فحسب، بل في منطقة القرن الأفريقي برمته.

وسيظل بلدي، من جانبه، يدعم عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومساهمة دول الهيئة الحكومية الدولية، والدور الذي يضطلع الممثل الخاص للأمين العام في الصومال.

السيد مارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن الترحيب بتعيين السفير أوغستين ماهيغا بوصفه الممثل الخاص الجديد للأمين العام. ونشكره على العرض الذي قدمه، وعلى الالتزام الذي أظهره بالفعل في ظروف شديدة الصعوبة. كما أود الإعراب عن تأييدنا للعرض الذي قدمه وزير الخارجية واتنغولا، والتنويه

بالدور الرئيسي الذي تضطلع به كينيا في إرساء الاستقرار في الصومال بقبولها استضافة اللاجئين، باعتبار ذلك أساسا للأنشطة التي يقوم بها المجتمع الدولي، لا سيما في مسألة القرصنة. ونحن مدينون أيضاً للممثل الدائم للصومال للبيان الذي أدلى به.

كما أود أن أنضم إلى الآخرين في إدانة الهجمات الأخيرة التي وقعت في ٩ أيلول/سبتمبر والعنف الذي شهدته الأسابيع الأخيرة. وتترحم النمسا على أرواح الضحايا وتقدم بالتعازي إلى ذويهم.

وأود التأكيد على أن النمسا تؤيد تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به في وقت لاحق من صباح اليوم. واسمحوا لي الآن بإلقاء الضوء على بعض النقاط الإضافية.

تود النمسا أن تؤكد مجدداً تأييدها للحكومة الاتحادية الانتقالية ولمواصلة محادثات السلام في جيبوتي. ونحن نأمل أن تتمكن تلك الحكومة، بدعم المجتمع الدولي لها، من الاضطلاع بمسؤولياتها – المتمثلة تحديداً في بناء مؤسسات الأمن وحكم القانون والانخراط في عملية المصالحة – وقد توحدت صفوفها. ومثلما ذكر ذلك متكلمون قبلي، فإن الفترة الانتقالية ستنتهي في آب/أغسطس ٢٠١١، ونحن بحاجة إلى استراتيجية واضحة لما تبقى من هذه الفترة.

ونحن نشعر بالانزعاج الشديد من التأثير المدمر للصراع على السكان المدنيين، ومن عدم مراعاة المبادئ الإنسانية. وندعو كل الأطراف إلى السماح بإيصال المساعدات والمعونات إلى مَن يحتاجون إليها.

كما أود أن أؤكد مجددا تقديرنا لتفاني العاملين في المجال الإنساني، وهم كُثر، ممن يقبلون تكبد المخاطر الشديدة في سبيل رفع المعاناة عن السكان المدنيين في الصومال. وندعو كل الأطراف إلى كفالة حماية المدنيين، لا سيما الأطفال، امتثالا لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتود النمسا أن تؤكد مجدداً إدانتها لتورط جميع أطراف الصراع في تجنيد الأطفال، وتطالب بإطلاق سراحهم فوراً. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف كافة على التعاون مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، الذي من المقرر أن يبدأ مشاوراته بشأن الحالة في الصومال في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وفيما يتعلق بازدياد نشاط القرصنة، وكما قال المتكلمون من قبلي، ينبغي ألا نكتفي بالنظر إلى القرصنة باعتبارها تهديداً لممرات رئيسية في الملاحة العالمية، بل من المهم النظر في أسبابها الجذرية، وأن نعتبرها عاملاً يزيد من تردي الحالة الأمنية والإنسانية في الصومال. لذلك، فإن النمسا تشدد على أهمية الأنشطة التي من شأنها الحد من القرصنة في المنطقة، مثل عملية ”أتالانتا“ البحرية التي نفذها الاتحاد الأوروبي.

وأود كذلك بتجديد تأييدنا للدور المهم الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتزامنا تجاهه، وإعجابنا به، ويشمل ذلك الدولتين اللتين تساهمان بقوات في البعثة، أوغندا وبوروندي، ورزمة الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة للبعثة، والدعم الكبير الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للبعثة لكي تحقق الأمن والاستقرار في البلد.

نرحب بالتقدم المحرز في دمج عمليات الأمم المتحدة، الأمر الذي سيضمن نهجا متسقا للأمم المتحدة في الصومال. ومن المهم تعزيز دور الأمم المتحدة في الصومال، لا سيما في تنسيق جهود المجتمع الدولي وقيادتها. وينبغي أيضاً أن يكون من أهدافنا إيجاد مزيد من التآزر بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي في الصومال، وزيادة فعالية استخدام

الآليات القائمة في مجال التعاون، مثل اللجنة الرفيعة المستوى، واللجنة الأمنية المشتركة.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى انعقاد اجتماع القمة بشأن الصومال في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بدعوة من الأمين العام، الأمر الذي سيهيئ الفرصة لتأكيد التزام مجلس الأمن القوي بدعم المهام المتبقية خلال الفترة الانتقالية وتحقيق الاستقرار في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل تركيا.

نود نحن أيضاً أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2010/447). ونرحب بالسيد موزيز ويتانغولا، وزير خارجية كينيا، ونشكره على بيانه المتعمّق. كما نرحب بالممثل الدائم للصومال، السيد دوالي.

وكما أشار متكلمون آخرون، فإن التحديات التي نواجهها في الصومال ضخمة وعويصة. فالحالة السياسية والأمنية شديدة الخطورة. والإرهاب وعدم الاستقرار، والحالة الإنسانية الهشة ما فتئت تشكل مصدر انشغال بالغ. ولا يزال أمام الحكومة الاتحادية الانتقالية الكثير لإنجازه. ولذلك، ثمة حاجة إلى حكومة ومؤسسات عاملة تتصف بالقوة والعزيمة. لذا، ينبغي تسوية الصراعات السياسية القائمة بالحوار لكي يتسنى إنجاز جدول أعمال الفترة الانتقالية في الوقت المناسب.

ونحن نثني على الدور المحوري الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في سبيل تحقيق الاستقرار هناك. ونشكر كل البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية، وعلى وجه التحديد أوغندا وبوروندي. كما نؤيد الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومن ذلك قرارها نشر قوات إضافية تحت قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي.

وينبغي دعم البعثة دعماً كاملاً حتى يتسنى لها تنفيذ ولايتها على نحو فعال. وتتفق تركيا مع الأمين العام في رأيه القائل بأن رزمة الدعم المقدم للبعثة يجب أن تكون مماثلة للدعم المقدم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن جانب آخر، يجب ألا نتوقع أن تقوم البعثة بمفردها بتوفير الأمن. فتعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية يتسم بقدر مماثل من الأهمية.

ليس هناك حل عسكري للمسألة الصومالية، والطريق الوحيد المتاح لمستقبل يسوده السلام هو طريق الحوار. ويجب أن تستمر الحكومة الاتحادية الانتقالية، التي تجد الدعم الكامل من تركيا، بعزم أكيد في سياستها الخاصة بالتواصل مع مجموعات المعارضة. وعليها أيضاً أن تعمل على استمالة قلوب الصوماليين وعقولهم، حتى تتمكن من الحد من الآثار المعاكسة للآلة الدعائية للعناصر المتطرفة التي لديها أجندة خاصة بها.

ونحن ندين بقوة الهجمات الإرهابية التي وقعت في كمبالا ومقديشو، وعلينا ألا ندع العناصر المتطرفة تقوض عملية سلام جيبوتي.

ولا يمكن توطيد السلام في الصومال إلا إذا تزامن تحقيق المكاسب السياسية والأمنية مع جهود إعادة البناء. وقد أرسى مؤتمر اسطنبول الخاص بالصومال منظوراً واسعاً في هذا الإطار. ولا سبيل لإنكار الدور الكبير الذي اضطلع به جيران الصومال في تعزيز السلام والأمن والتنمية في الصومال وفي المنطقة. كما أكد مؤتمر اسطنبول على ذلك بقوة من خلال إعادة التأكيد على مبادئ علاقات حسن الجوار وحث شركاء الصومال على مواصلة دعم الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى تلك الغاية.

إن مشاركة الأمم المتحدة الفعالة وتوليها القيادة أمران أساسيان لكي تمضي عملية السلام في الصومال قدما.

وفي هذا الصدد، نرحب بتصميم الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا وبجهوده التي لا تكل من أجل تعزيز العملية. إننا نقدم له دعمنا، ونحن مستعدون للعمل والتعاون معه. وسيساعد تعزيز تواجد الأمم المتحدة في الصومال بلا شك على تحقيق الأهداف الموضوعة. إننا نشعر بالارتياح حيال الالتزام القوي للأمين العام بهذه المسألة. وسيكون مؤتمر القمة المصغر الذي سيعقده الأمين العام في الأسبوع القادم مبادرة مناسبة في هذا المجال.

وفي الختام، فيما يتعلق بمكافحة القرصنة، فإننا نتابع بارتياح العمل الذي قام به فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال حتى الآن. كما أن هذه المسألة تتصدر جدول أعمال مجلس الأمن الذي ناقش منذ فترة وجيزة الجوانب القانونية للمسألة (انظر S/63/PV.6374). ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن القرصنة الذي سيقدمه في تشرين الأول/أكتوبر.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): أود أولا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تتيح لمنظمتنا الفرصة لكي تحيط المجلس علما، مرة أخرى، بما يجري في الميدان. كما أنها تمكننا من توضيح التحديات التي نواجهها في تنفيذ عملية السلام. وتبرهن هذه الجلسة بالفعل على أن مجلس الأمن ملتزم بإبقاء الحالة في الصومال قيد نظره.

إننا نرحب بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية كينيا، ونشيد بالدور المحوري الذي يؤديه بلده في المنطقة، وكذلك بالدور الذي تؤديه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي تعمل في المنطقة بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

كما أننا نرحب بالبيان الذي أدلى به السفير ماهيغا، الذي استقبلناه في الاتحاد الأفريقي بالأمس، وأعطى بيانه للمجموعة الأفريقية وفريقها الاقتناع الكامل بأن جهوده لا تحتاج إلى دعم المجموعة التي زارها بالأمس فحسب، بل أيضا إلى دعم المجتمع الدولي بأسره حتى تتسنى مشاهدة النتائج في الميدان. إننا ندرك التزامه تجاه القارة. وقد عرفناه بوصفه زميلا في نيويورك. ونعتقد أنه لا يمكن العثور على شخص أفضل منه في هذا المنصب في الصومال – ليس لمعرفته بالمسألة فحسب، بل لمعرفته بالمنظمة أيضا. ولكن السيد ماهيغا هو مجرد جزء من القوة المحركة لدينا، وبدون تلك القوة لا يمكن لذلك الجزء أن يعمل بنجاح.

ومنذ أيار/مايو، عندما شرح السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي، الحالة في الصومال أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.6313)، شهدنا عددا من التطورات الإيجابية والأقل إيجابية في الميدان والتي أثرت على العملية السلمية. وسأتناول بإيجاز تلك التطورات قبل أن أوجه اهتمامي إلى التوجه الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي حيال المشاكل والتحديات المتصلة بها.

على الجبهة السياسية، كما أشارت وفود أخرى، تتواصل عملية اعتماد الدستور الجديد، الذي أعدت مشروعه لجنة الدستور الاتحادي المستقلة، على الرغم من أوجه التوتر الناجمة عن الخلافات فيما بين قادة مؤسسات الحكومة الاتحادية المؤقتة. إن الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير بوبكر ديارا، والممثل الخاص للأمين العام في الصومال، وميسر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المكلف بالسلام والمصالحة في الصومال، يجرون المحادثات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بغية التوصل إلى مزيد من الوئام والاتساق فيما بين مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل اعتماد تدابير أكثر إيجابية من

شأنها تيسير إنجاز المهام المتوخاة في الفترة الانتقالية، التي ستنتهي في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١.

إن الأمن ما زال هشا. فما فتئت جماعتا الشباب وحزب الإسلام تنفذان الهجمات العشوائية ضد مواقع الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك في مقديشو والمناطق المحيطة بها، مما أدى إلى وقوع ضحايا بين المدنيين. بيد أن بعثة الاتحاد الأفريقي ما زالت ثابتة في جميع النقاط الاستراتيجية، بما في ذلك فيلا الصومال، والمطار والميناء والكيلومتر ٤. وقامت البعثة مؤخرا بتحقيق بعض المكاسب ووسعت بشكل محدود منطقة نفوذها عبر نشر قواتها في نقاط استراتيجية جديدة في محافظتي بونديري وعبد العزيز في مقديشو.

وكما أكدت وفود أخرى، ما زالت الحالة الإنسانية تتفاقم في مقديشو وفي أجزاء أخرى من الصومال، بينما تتواصل الأعمال القتالية فيما بين مختلف الجماعات المسلحة. ويتأثر الآلاف من المدنيين بشكل مباشر بأعمال العنف، الذي يسبب زيادة عدد الضحايا والمشردين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وتواجه الوكالات الإنسانية مسألة القدرة المحدودة للغاية على الوصول إلى المحتاجين للمساعدة، نظرا للانتشار الواسع النطاق لانعدام الأمن والترهيب والتنكيل والهجمات التي تنفذها الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة الشباب.

وعلى هذه الخلفية البالغة التعقيد، أود إبلاغكم بأن الحالة في الصومال حظيت بأقصى قدر من الاهتمام السياسي سواء في المنطقة أو في القارة. وكما أشار من سبقني من المتكلمين، كرر مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التأكيد لدى اختتامه على التأييد الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وأدان بشدة الهجمات وأعمال العنف الأخرى التي تقوم بها حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية ضد الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك الهجمتين في كمبالا بأوغندا اللتين نفذتا في ١١ تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، أيد المؤتمر القرارات الواردة في البلاغ الصادر عن الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المعقودة في أديس أبابا في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، الهادفة إلى تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الوصول إلى مستوى قوام القوة المأذون به، الذي يصل إلى ٨ ١٠٠ جندي. وقد سمعنا هذا الصباح أنه يجري النظر في زيادة هذا العدد.

وعملا بالولاية الموكلة إلى المفوضية من جانب مؤتمر قمة رؤساء الدول، بدأت المفوضية بوضع الخطط لمراحل انتشار جديدة لبعثة الاتحاد الأفريقي. وهذه العملية التي تتضمن وضع توجيهات استراتيجية جديدة ومفهوم لعمليات البعثة استلزمت إجراء مشاورات مع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، وسيتم إنجازها قريبا. وسيتم تقديم نتائج العملية إلى مجلس الأمن بعد إقرارها في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وإذ نحن بصدد استكمال الخطط لمراحل الانتشار الجديدة لبعثة الاتحاد الأفريقي، أود توجيه الاهتمام إلى عدد من التحديات التي نواجهها منذ الآن.

لقد أذن مجلس الأمن بموجب القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ”بتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي، تشمل المعدات والخدمات“ (الفقرة ١٠). والجوانب التنفيذية لمجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي، كما أشارت الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/804)، سيتم تمويلها من الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن تمويل تدابير الدعم الأخرى من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تسديد تكاليف الترتيبات اللوجستية للوحدات، يأتي من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتقدم الدول الأعضاء تبرعات سخية للصندوق، ونحن نشكرها على ذلك. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى إيجاد حل لعدد من الشروط التي تفرضها الجهات المانحة لحظر استخدام الأموال في بعض المجالات الهامة جدا. ومع بعض الاستثناءات النادرة، حدت تلك القيود، كما لاحظ بعض الوفود، إلى حد كبير النفقات في العناصر العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي. وما زالت بعثة الاتحاد الأفريقي تخضع لقيود مالية كبيرة تمنعها من أن تكون فعالة من الناحية التشغيلية مما قد يثني بلدانا جديدة عن المساهمة بقوات.

لذلك من الأهمية بمكان ألا يكون تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي كافيا فحسب، بل مستداما ويمكن التنبؤ به أيضا، ولا يمكن ضمان ذلك ما لم تستخدم الميزانية العادية لتغطية جميع العناصر التشغيلية الرئيسية للبعثة، بما في ذلك المعدات العسكرية والمعدات الحربية التي تنشرها البلدان المساهمة بقوات في البيئة الأمنية غير المستقرة للغاية في الصومال.

ومن الواضح أن الحالة في الصومال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتبين القرصنة بلا هوادة والهجومان بالقنابل اللذان وقعا في ١١ تموز/يوليه، وذكرهما العديد من الوفود، مدى الأثر العميق الذي يحدثه انعدام الأمن في الصومال خارج حدوده. ومن الضروري أن يرد المجتمع الدولي ردا حازما. وتحتاج الالتزامات التي قطعها الاتحاد الأفريقي بإعادة إحلال السلام والأمن في الصومال إلى الدعم الدولي. لذلك أود أن أدعو المجلس إلى النظر في إمكانية الإذن بكل أوجه التعاون والتآزر الممكنة بين بعثة الاتحاد الأفريقي وعمليات الأمم المتحدة الجارية في المنطقة لمدها بالأفراد وتوفير الدعم الجوي واللوجستي والبحري لها.

وأود أن أتكلم الآن بإيجاز عن مشكلة الإصابات في صفوف المدنيين. يعرب المجتمع الإنساني عن قلق متزايد نتيجة لارتفاع عدد الإصابات الناجمة عن القتال في مقديشو بين المتمردين والقوات الحكومية. واهتمت مرارا وتكرارا بعض المنظمات ووسائط الإعلام بعثة الاتحاد الأفريقي بأعمال النهب بصورة عشوائية في المناطق المدنية في مقديشو، ردا على الهجمات التي يشنها متمردو حركة الشباب في تلك الأحياء السكنية. وتطلق هذه الاتهامات آلة الدعاية لحركة الشباب. وفي ذلك الصدد، تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي بشكل وثيق مع شركائها، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من أجل وضع استراتيجية فعالة للاتصالات تهدف إلى التصدي لمناورة آلة الدعاية هذه. وعلاوة على ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة يوافقان من حيث المبدأ على إنشاء فريق عامل لتبادل المعلومات عن حالة الضحايا المدنيين، واتخاذ التدابير العملية لمعالجة مختلف الشواغل.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا عزم الاتحاد الأفريقي على تحمل نصيبه العادل من المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، والعمل بشكل وثيق مع المجلس، ومع الدول الأعضاء ومع جميع شركائنا الدوليين في بلوغ هدفنا المشترك وتنفيذه – وهو بناء صومال مستقر يعيش في سلام. ومع ذلك، يجب أن نؤكد أن بعثة الاتحاد الأفريقي تحتاج إلى موارد كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، كما أشرت. فبدون موارد كافية ويمكن التنبؤ بها، لن تتمكن بعثة الاتحاد الأفريقي من ضمان تحقيق الظروف الأمنية اللازمة التي تمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية من القيام بمهمتها في الفترة الانتقالية، بما في ذلك تطوير قوات الأمن الصومالية وتهيئة الظروف المفضية إلى الاستقرار والتنمية في الصومال.

وختاما، أود أن أرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل الصومال. وأود بصفة خاصة أن أرحب بالشراكة التي ستنشأ فيما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي غضون ذلك، لا بد لنا من إعطاء مضمون لهذه الشراكات. وسمعنا بوضوح السيد ماهيغا عندما تكلم عن الهجمات التي وقعت خلال زيارته إلى الصومال برفقة ممثلي الهيئة والاتحاد الأفريقي. ومن الواضح أننا متحدون في السراء والضراء. ولكن يجب علينا أيضا إعطاء مضمون لهذه الشراكات، وهذا المضمون لن يتحقق إلا باتخاذ إجراءات حازمة من جانب المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الشركاء الذين يعملون من أجل الصومال – وقبل كل شيء بمساعدة من الصومال نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونيو على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أبدأ كلمتي بشكر وزير خارجية كينيا وسفير الصومال على بيانيهما الهامين. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسفير ماهيغا والإعراب عن الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي لمهمته البالغة الأهمية.

يدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الفتاكة التي شنتها حركة الشباب على مطار مقديشو في ٩ أيلول/سبتمبر، وقتل خلالها العديد من الناس، بمن فيهم حفظة سلام تابعون للاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، ما زالت الحالة الأمنية في الصومال هشة. وتواجه المؤسسات الاتحادية الانتقالية تحديات خطيرة بصورة مستمرة في جهودها الرامية إلى تحسين الأمن وتعزيز العملية السياسية وتكثيف بناء المؤسسات، فضلا عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للشعب الصومالي.

ويدخل الصومال الآن مرحلة حرجة، حيث ستكتمل الفترة الانتقالية خلال أقل من عام في آب/أغسطس ٢٠١١، وفي الوقت نفسه ما زال يتعين تنفيذ اتفاق جيبوتي للسلام بالكامل. ومن المحتم أن تتخذ الحكومة الاتحادية الانتقالية على وجه السرعة الخطوات اللازمة من أجل معالجة المهام الانتقالية المعلقة ذات الأولوية، وتكثيف جهود التوعية التي تقوم بها. إن العملية التشاورية التي ينبغي أن تجري ليحظى وضع دستور جديد بدعم شعبي واسع النطاق ستتيح الفرصة للتواصل بشأن مسائل موضوعية مثيرة للقلق تتعلق بالآفاق المستقبلية للصومال.

إن آخر الهجمات الإرهابية لحركة الشباب على مطار مقديشو التي استهدفت اجتماعا رفيع المستوى للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومسؤولين صوماليين كان منعقدا هناك، والهجومين السابقين في كمبالا اللذين وقعا في تموز/يوليه، والهجوم الذي وقع في مقديشو في آب/أغسطس، تشكل تهديدا خطيرا ليس على الحالة الأمنية في الصومال فحسب، ولكن على المنطقة ككل وجميع الأطراف الدولية الفاعلة أيضا. ويجب أن تستمر عملية السلام في الصومال على الرغم من كل المحاولات التي تقوم بها أقلية عنيفة ومنظمة تنظيما جيدا على نحو متزايد من أجل تحييدها عن مسارها.

وما برح الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الشركاء الدوليين يعمل منذ فترة طويلة لدعم التوصل إلى حل سلمي

ودائم للأزمة الصومالية. ويساعد الاتحاد الأوروبي في تحقيق استقرار الصومال بتوفير الدعم للمجالات ذات الأولوية مثل قطاع الأمن – بما في ذلك تقديم الدعم لقوة الشرطة الصومالية – فضلا عن تدريب الأفراد العسكريين، وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للسكان، ودعم بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير في العمليات البحرية الجارية لمكافحة القرصنة من خلال نشر قواته في عملية أطلنطا. وما زال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يشكلون أكبر جهة مانحة للصومال. ومع ذلك، من الهام التأكيد على أن دور الاتحاد الأوروبي هو تقديم المساعدة فحسب. إذ تقع المسؤولية الرئيسية عن مستقبل الصومال على عاتق الصوماليين أنفسهم، ويكتسي دور الحكومة الاتحادية الانتقالية ومبادراتها أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الصومال. وبدون عملية سياسية ذات صدقية وشاملة تملكها الصومال ستكون المكاسب قصيرة العمر.

والاتحاد الأوروبي، في توافق مع الأمم المتحدة والجهات الشريكة الدولية الرئيسية، يعتبر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عنصرا ضروريا في دعم وحماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية وفي مساعدتها على الاضطلاع بمسؤولياتها. وتسهم بعثة الاتحاد الأفريقي في توفير الأمن الذي تمس الحاجة إليه لتمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من الاضطلاع بالحوار والمصالحة والتوعية السياسية. ومنذ ٢٠٠٧، بلغت مساهمة الاتحاد الأوروبي لبعثة الاتحاد الأفريقي ٩٥ مليون يورو، أضفنا إليها مؤخرا ٤٧ مليون يورو. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على دعوته للمجتمع الدولي برمته إلى أن يحذو حذوه وأن يفعل المزيد لدعم جهاز الأمن الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونحن نقر بأن الدعم الأمني ضروري، ولكننا نفهم جيدا أنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري صرف في الصومال. وبينما نؤيد ضرورة أن تحصل بعثة الاتحاد الأفريقي على قوتها وفقا للولاية ذات الصلة، فإن تلك القدرة ينبغي أن تضاهيها جهود سياسية مقابلة وموازية من قِبل المجتمع الدولي وأيضا، في المقام الأول، من قبل الحكومة الاتحادية الانتقالية نفسها.

والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا كاملا عملية السلام الحالية التي تقودها الأمم المتحدة في الصومال. بيد أن التنسيق الدولي بحاجة ملحة إلى مزيد من التحسين. وهناك بالتحديد حاجة إلى قيادة أقوى تمارسها الأمم المتحدة للجهود الدولية، وأيضا التعاون الأوثق مع الاتحاد الأفريقي. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى استعمال أكثر فعالية للآليات الحالية للتنسيق بين المجتمع الدولي والحكومة الاتحادية الانتقالية، من قبيل اللجنة الرفيعة المستوى واللجنة الأمنية المشتركة.

وفيما يتعلق بمكافحة القرصنة، كرسنا مؤخرا دورة محددة لتلك الحالة. ولذلك، دعوني أن أنتهز ببساطة هذه الفرصة لإعادة ذكر حاجة المجتمع الدولي إلى إيلاء مزيد من الانتباه إلى إزالة الدوافع الاجتماعية – الاقتصادية التي تغذي آفة القرصنة. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي اضطلع به حتى الآن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة شواطئ الصومال ويدعو إلى قدر أكبر من التنسيق من قِبل الأمم المتحدة بشأن مسألة مكافحة القرصنة برا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم القيادة نفسها للمنطقة والجهود من أجل التوصل إلى حلول لمكافحة القرصنة عن طريق مساعدة البلدان الإقليمية على تطوير قدراتها القضائية، كما هو متوخى في مدونة سلوك جيبوتي. وندعو دول المنطقة إلى الاستفادة من هذا العرض.

وختاما، يؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى التزامه بتحسين حياة الشعب الصومالي وكرامته وأمنه، وبتعزيز المصالحة، وبدعم حقوق الإنسان والحكم السليم، وبتعزيز سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، وبالشروع في أنشطة

التعمير، وفي المقام الأول بالمساعدة في وضع الصومال بحزم على مسار السلام والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى تعزيز جهودها للتصدي لهذه التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الكبيرة. ونظرا إلى أن الفترة الانتقالية ستنتهي في أقل من سنة، ندعو الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية الانتقالية إلى البدء فورا بالعمل على وضع خارطة طريق للتدابير الأكثر إلحاحا التي ستتخذ قبل آب/أغسطس ٢٠١١ بغية تفادي إطالة الفترة الانتقالية.

إن تأمين السلام في الصومال قد لا يكون سهلا وسيتطلب يقينا توفر موارد كبيرة ولكنه جهد يستحق القيام به، وهو جهد يجب علينا أن نبذله — ليس من أجل الصومال فقط، ولكن من أجل السلم والاستقرار في المنطقة، بل بمعنى حقيقي، من أجل الأمن العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أضم صوتي إلى الآخرين في شكر الممثل الخاص ماهيغا على إحاطته الإعلامية المستفيضة والشاملة.

تشارك النرويج الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى في الإدانة القوية للهجمات الإرهابية التي شنتها مؤخرا الجماعات الإرهابية على حفظة السلام في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى المدنيين الأبرياء في مقديشو وكمبالا.

وعلى الرغم من الجهود الحميدة التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في ظل ظروف بالغة الصعوبة، يتعين علينا أن نواجه حقيقة أن الحالة في مقديشو لا تزال هشة. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الحكومة الاتحادية الانتقالية. والتهديد الذي تمثله الجماعات المتشددة والمتطرفة للبلدان الأخرى في المنطقة والذي يكمن في ما يحدث في الصومال يشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المجتمع الدولي برمته. ولذلك، من المهم أن يتخذ مجلس الأمن إجراء مناسبا لتعزيز قوة بعثة الاتحاد الأفريقي وقدراته التنفيذية.

والضحايا الرئيسيون لحرب الاستنزاف الجارية في مقديشو وأجزاء أخرى من الصومال هم، طبعا، الشعب الصومالي الذي حُمل على العيش في ظل أسوأ الظروف طيلة وقت مديد. وما دامت الحالة الراهنة مستمرة لن يوجد أمل يستحق الذكر في أي تحسين، والقادرون على الهرب من مقديشو مع عائلاتهم يفعلون ذلك. والنرويج، مع الجهات المانحة الأخرى، تسعى إلى تقديم المساعدة الإنسانية، ولكن تحقيق النجاح صعب في أغلب الأحيان.

وفيما يتعلق بالقرصنة، ترغب النرويج في شكر جميع البلدان التي تسهم حاليا في القدرات البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي. وفي نفس الوقت، نلاحظ بقلق أن مقاضاة القراصنة الأسرى لا تزال غير كافية ومتقطعة، على الرغم من جهودنا الجماعية.

وحتى لو عُززت بعثة الاتحاد الأفريقي تعزيزا كبيرا، فإن الحال الدائم للصراع في الصومال لن يحقق إلا بالوسائل السياسية. وما انفكت النرويج مؤيدة تأييدا قويا لعملية جيبوتي والجهود الرامية إلى التوعية وإدماج تلك الجماعات التي ليست بعد طرفا في عملية السلام. ونعتقد بأن ذلك ينبغي توخيه بنشاط. وفي نفس الوقت من الحيوي أن توحد الحكومة الاتحادية الانتقالية إجراءاتها وأن تبدي وحدة الغرض. والنزاع الداخلي على المواقف السياسية لا يقوض الأمن تقويضا خطيرا فقط ولكنه يقوض أيضا أي جهود لإحلال السلام.

وستواصل النرويج دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال، بخاصة العملية الدستورية الجارية. وببقاء سنة واحدة أخرى فقط من الفترة الانتقالية فإن

الوقت محدود جدا الآن إذا أردنا أن نتوصل إلى حل دائم في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أهنئكم وأن أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الصومال. وأود أيضا أن أهنئ السفير أوغوستين ماهيغا على تعيينه ممثل خاصا للأمين العام للصومال. وأشكره على ملاحظاته الافتتاحية التي وفرت نظرات ثاقبة إضافية في التحديات الكبيرة في الصومال، وأن أطمئنه على دعم الجزائر الكامل في مهمته الجديدة المنطوية على التحدي. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على إعداده لتقرير شامل ومترو (S/2010/447) عملا بالقرار ١٩١٠ (٢٠١٠)، وهو تقرير يشكل استكمالا بشأن التطورات الرئيسية في الصومال.

والجزائر أولت بحزم دائما الأهمية لتسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والوحدة الوطنية. ووفرت الجزائر، بوصف ذلك إسهاما ملموسا، دعم النقل السَّوقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي المؤتمر الدولي بشأن الصومال، الذي عُقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٠، شارك وفد جزائري رفيع المستوى لتجديد التزام وفد بلدي حيال السلم والتعمير في الصومال. وتدعم الجزائر أيضا مقرر مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كامبالا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه، بنشر قوات إضافية من أجل تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي.

ونظرا إلى دنو نهاية الفترة الانتقالية للصومال، يشاطر وفد بلدي الأمين العام قلقه، كما أكده أيضا المبعوث الخاص، من أن جدول الأعمال الانتقالي لا يزال دون تحقيق إلى حد بعيد. لقد حان الوقت لأن تبدي المؤسسات الاتحادية الانتقالية تصميمها على إنجاز المهام الانتقالية. ونلاحظ تقييم الأمين العام في تقريره بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية بحاجة إلى وضع هياكل حكومية موثوق بها لتقديم الخدمات إلى شعبها. وكما اقترح الأمين العام، نشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على بذل مزيد من الجهد لتنفيذ اتفاق جيبوتي، الذي ينبغي أن يظل مفتوحا أمام كل الصوماليين الساعين إلى السلام والمصالحة والتنمية.

ويتشاطر وفد بلدي قلق الأمين العام حيال الفجوات الكبيرة المتعلقة بموارد تمويل الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي ما فتئت تعيق فعالية البعثة وقد تثبط همة مساهمين محتملين بقوات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم لوجستيات تشغيلية أكثر فعالية لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغية تعزيز قدرتها.

ونؤيد نهجا متكاملا ومتسقا للأمم المتحدة إزاء التحديات التي تواجه الصومال، ونرحب بعزم الأمين العام اتخاذ المزيد من الخطوات صوب إنشاء تواجد متكامل للأمم المتحدة في الصومال. ويسعد الجزائر أن تلاحظ زيادة مستوى التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وترى الجزائر أن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة. وما فتئنا نرى أن مجلس الأمن يضطلع بدور مهم في الصومال وأن الأمم المتحدة ينبغي أن تصدر ولاية أقوى وتقدم موارد أكثر إلى الأطراف المستعدة لمساعدة الصومال، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. ومن المهم أن يقدم المجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي والاقتصادي للصومال بما يتناسب مع جسامة التحديات التي تواجه ذلك البلد.

وفي الختام، تتعهد الجزائر بمواصلة تقديم دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي والأمم

المتحدة في جهودهم لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال ومستقبل مزدهر للشعب الصومالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا.

السيد بامي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام بان كي - مون على تقريره الشامل عن الصومال (S/2010/447)، وعن تقديري العميق للممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، على جهوده لإشراك الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية السلام. كما أود أن أشكر وزير خارجية كينيا على إحاطته الإعلامية التفصيلية عن التطورات في الصومال، والجهود الملموسة للمنظمات دون الإقليمية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الاستقرار في ذلك البلد.

وتبذل إثيوبيا قصارى جهدها لكفالة نجاح عملية السلام في الصومال. وتؤيد منظمتنا الإقليمية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الحكومة الاتحادية الانتقالية في مساعيها لكفالة السلام والاستقرار في الصومال. وتؤكد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مرة أخرى على الحاجة الماسة لتقديم الدعم المالي واللوجستي لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من بلوغ مستواها المأذون به وقوامه ٨ ١٠٠ فرد.

لقد أيدت جمعية الاتحاد الأفريقي، مبرهنة على التزامها بالسلام في الصومال، قرارات مؤتمر قمة رؤساء ودول حكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تموز/يوليه، بما فيها قرار نشر ٢ ٠٠٠ فرد إضافي من حفظة السلام في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فورا. ويود وفد بلدي أن يشدد على ضرورة بذل جهود ملموسة من جانب المجتمع الدولي لمساعدة الاتحاد الأفريقي على زيادة قواته إلى المستوى اللازم لتمكين البعثة من الاضطلاع بأنشطة حفظ السلام المكلفة بها. غير أن الحل النهائي هو تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

وتدعو إثيوبيا إلى إجراء ملموس من جانب مجلس الأمن بهدف تحقيق الاستقرار في الصومال بشكل دائم، عن طريق مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي في تلك الدولة التي مزقتها الحرب. ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية، الهيئة الشرعية الوحيدة التي يمكنها تحقيق السلام المستدام، والتي يجب تشجيعها على إظهار أنها قادرة على العمل بشكل موثوق مع شركائها وعلى تحقيق النتائج. ولا يمكن لأي أحد أن يدعي بأن الاكتفاء بنشر القوات العسكرية يمكن أن يحل مشاكل الصومال. إن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول المجاورة للصومال والاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية يعملون جميعا لدفع العملية السياسية قدما.

وترى إثيوبيا أن المؤسسات الاتحادية الانتقالية ينبغي أن تعمل على تعزيز التماسك الداخلي مع تجنب التوترات التي تعرض لها البلد في الماضي، مما عرقل تنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي. ونعتقد أنه يجب على القادة السياسيين حل الخلافات فيما بينهم واتخاذ خطوات ملموسة صوب الوفاء بالتزاماتهم عن طريق التشاور والحوار الحقيقيين. ونشيد بالنتائج الملموسة التي تستحق الثناء التي تحققت حتى الآن، ومنها توسيع عملية السلام بغية ضم آخرين مستعدين للعمل من أجل السلام والاستقرار في الصومال.

ومن المهم كفالة إجراء تدريب قوات الأمن بطريقة أكثر تنظيما واتساقا، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية عن طريق تعزيز فعاليتها وتيسير

إدارتها، مع تزويدها بهياكل ملائمة للقيادة والسيطرة. ويشجع وفد بلدي، مع الإقرار بالمشاورات البناءة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وتنظيم أهل السنة والجماعة، قيادة الحكومة على إظهار التصميم اللازم للعمل معا. ومن الضروري الإقرار بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية أوضحت باستمرار أنها مستعدة لإجراء محادثات مع أي وكل الجماعات التي ترفض التطرف والعنف. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على الحفاظ على الوحدة داخل صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية.

وما فتئ الصومال يمثل أخطر تهديد للأمن الإقليمي والدولي، نتيجة عدم قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء في الوقت المناسب عندما نجحت حركة الشباب في حشد دعم شركائها. وتدين إثيوبيا الهجومين الإرهابيين على المدنيين في كمبالا والهجوم الذي وقع في مقديشو على يد حركة الشباب ومؤيديها. ونود التأكيد على أنه يجب ألا يترك مجلس الأمن الصوماليين فريسة للإرهاب الدولي. ولا بد من قهر حركة الشباب وحلفائها المرتبطين ارتباطا وثيقا بتنظيم القاعدة. وينبغي أن تمضي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المشاركة قدما في الكفاح ضد الشبكات الإرهابية الدولية.

ويدرك المجلس تماما دعم إريتريا للجماعات المتطرفة مثل الشباب وحزب الإسلام، التي لا تزال تتمتع بدعم عسكري ولوجستي إريتري كبير. وهناك أدلة واضحة على استمرار اشتراك إريتريا في تحويل أسلحة إلى الصومال. ولم ترتدع إريتريا بعد عن انتهاك قرارات المجلس بدعمها الحالي للإرهابيين والجهود الرامية إلى زعزعة استقرار بلدان في المنطقة.

وترى إثيوبيا أن أي تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال ينبغي أن يتم في إطار ولاية مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما بمعرفة الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال. ونرى أن جهود مكافحة الإفلات من العقاب في إطار عملية جيبوتي للسلام على مستوى الأمم المتحدة ينبغي أن يتولى الصوماليون زمامها.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي مجددا أن المجلس ينبغي أن يعمل على تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.